الفصل الثالث

٠٠هل كاد أن يكون رسولا ؟!!

مقدمـــــة :

عندما قال الشاعر الكبير أحمد شوقى بيته الشعرى الشهير :

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

كانت صورة المعلم تجمع فى ملامحها العامة جوانب من الأب الحانى ، والعالم المدقق ، والقدوة الخلقية الرفيعة ، وصاحب اللسان العف ، والحريص على مصلحة الأمة وأبناءها ٠٠ إلى غير هذا وذاك من مواصفات ، لا نستطيع أن نزعم أنها كانت دائما متوافرة فى كثير من معلمى الأمس ، ولكن نستطيع أن نقول أن عددا غير قليل منها كان متوافرا ، وكذلك لا نستطيع أن نزعم عدم وجود نماذج سيئة ، فهذا بعيد عن الواقع ، فحتى زمن الأنبياء والرسل كانت دائما هناك نماذج سيئة ، لكننا نتحدث دائما عن " الغالب " و" الشائع ، سواء كان بالتحسين أو بالتقبيح ٠ ومن هنا يمكن القول أن شاعرنا لو بعث حيا وأراد أن يراجع شعره ، لغير هذا البيت ، لأن استقراء الوقائع ينبىء باستحالة ما تصوره ممكنا فى يوم من الأيام ، وإن كان الرجل حذرا حيث قال " كاد " !! وإليك الوقائع والحيثيات :

أسس مشروخـــــة لهيكل متـداع :

أما الأسس المقصودة هنا ، فهى جملة الأوضاع العامة ، والمناخ الذى يحيط بالمعلم ، فالأوضاع العامة ، والمناخ المحيط ، إذا كانا يشكلان بعضا رئيسا من أسس بناء شخصية المعلم ، فإن حالها القائم ينبىء بأنها أسس " مشروخة " ، وبالتالى فإن

وظيفتها فى إقامة البناء معاقة ، بل وشبه مستحيلة إلى حد كبير ، وتنبىء بأن الهيكل المقام عليها لابد وأن يكون متداعيا .

تنشر صحيفة مايو فى ١٣ مايو ١٩٨٦، تحقيقا حول قضية مهمة تستنزف الكثير من كرامة المعلم المصرى ألا وهى الخاصة بالإعارة فكثيرون منا سمعوا وشاهدوا ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من صور الامتهان والمذلة .. أبسطها هذه الطوابير الطويلة للحصول على التصديقات المطلوبة على الأوراق الرسمية والشهادات ، مع ما يصحبها من معاملات مهينة ، وقبل ذلك محاولات الحصول على إعارة ، وعمليات السفر والاستقبال واستلام العمل وشروطه. وعندما يتعرض المعلم لمشكلة ما فى عمله لا يجد سندا من جهة رسمية مصرية ، مما جعل المعلم المصرى " ملطشة " لكثيرين !

والمشكلة أن التصريحات الرسمية لا تعترف بشىء من هذا ، وبالتالى فهى لا تواجهه ، فكأنه أمر موهوم لا أساس له من صحة ولا سند له فى دنيا الواقع ، وكم رأينا معلمين من جنسيات أخرى يخاف المسئولون الإداريون فى بلد الإعارة المساس بهم لأن سندهم الرسمى يقف متيقظا ، متوثبا للاحتجاج والوقوف إلى جانبهم والدفاع عنهم .والتصريح المنشور هو لمنصور حسين وزير التربية والتعليم ، حيث ذكر كلاما جميلا للغاية ، لكنه مع الأسف الشديد لا يتفق مع ما يحدث بالفعل ، فمما قال ، مما يدخل فى باب " الإنشا حقا " : " الإعارات الخارجية تمثل شرفا لمصر أولا وشرفا للوزارة ، ولذلك يجب أن نضع حدا للمشكلات المتعلقة بهذا الموضوع داخليا على مستوى الاعتبار الصحيح للعناصر التى يحق لها الإعارة ، وخارجيا بحيث يكون لكل معلم مصرى كرامته لدى الدولة المضيفة له " !!

كذلك ذكر الوزير فى نفس التصريح أنهم ألزموا جميع المحافظات بالمواعيد المحددة للتقدم للإعارات ومراعاة الشروط المقررة والتى حددها فى عدة نقاط :

= تقوم الوزارة بإجراء حوار مع الدول المستفيدة للحد من الشروط التىتقدمها بالنسبة للإعارات.

= عدم إعطاء أى مدرس خطابا خاصا بإعارته ، على أن يتم هذا من خلال القنوات الرسمية .

= إنشاء أقسام للإعارات فى مديريات التربية والتعليم فى المحافظات تختص بالأوراق الخاصة بالإعارات .

وأضاف وزير التربية أن هناك مجالين يباح فيهما الاستثناءات ، الأول : الجدد الذين يتقدمون لأول مرة للإعارة . ثانيا : الشهادات المرضية ، والذى يحدد ذلك هو الرئيس المباشر بعد إجراء كشف بالقوميسيون الطبى، وعدم قبول الشهادات المرضية التى يأتى بها الأشخاص.

وكان الدكتور أحمد فتحى سرور، الذى تولى وزارة التربية بعد منصور حسين ، قد وصف المعلمين الذين يعطون دروسا خصوصية بأنهم غير أمناء ، وقد أثار هذا التصريح ثائرة كثيرين منهم كما يتبين لنا من هذا التحقيق الصحفى الذى قام به " سامى فهمى " بجريدة الأهالى فى ١٩٨٧/١٠/٢٨، وفى هذا التحقيق ذكر محمد عبد الرحمن طبل – وكيل مدرسة ناصر الثانوية بشبرا – أن وزير التعليم بعيد كل البعد عن مشاكل المدرسين والصعوبات التى تعترض العملية التعليمية ، كما يذكر أنه " أى طبل " قد أضرب عن الطعام عام ١٩٧٦ للمطالبة ببدل طبيعة عمل للمدرسيين أسوة بالمهن الأخرى ، ولم يحدث شىء !

وركز كثيرون فى حديثهم مع المحرر على أمور :

– انتشار الدروس الخصوصية إنما سببه بالدرجة الأولى فشل النظام التعليمى ، فلا يجب تعليق التهمة على شماعة المدرسين .

– إذا كان الوزير قد وعد بالقضاء على الدروس الخصوصية بنشر دروس مسجلة بالفيديو فى المدارس ، فلن يكون مجديا ، لأن التفاعل المباشر بين المعلم والتلاميذ هو جوهر العملية التعليمية وليست المعلومات المقدمة .

– هناك فئات ومدرسون كثيرون لا يعطون دروسا خصوصية ، ويعيشون على مرتبهم الحكومى مما يجعل حالتهم المالية مخزية حقا . وحملت شهادات كثيرة أرقاما

مؤسفة للمرتبات ، لا يتصور عقلا وواقعا كيف يفتح به إنسان بيتا ويعول أسرة ، مثلا يقول مدرس جغرافية بالسعيدية أنه بعد ١٢ سنة خدمة وصل مرتبه إلى ٨٣ جنيها !!

وإذا كنا سنشير فى مكان آخر قضية الاستعانة بمعلمين أجانب ، فإننا نجد أنفسنا أمام ضرورة عرضها هنا كذلك بحكم أن موضوعنا هو المعلم أساسا ، وهنا نجد حديثا للدكتور أحمد فتحى سرور مع لبيب السباعى المحرر بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٨/١/٥ يعلن فيه عن إعداد ٤ مشروعات وصفها بأنها " عملاقة " لتطوير تعليم اللغات الأجنبية على يد خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وصل حجم الاستثمار فى هذه المشروعات إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار ، وأكد أن هذه المشروعات جميعا تهدف إلى النهوض بالمعلم المصرى فى تعليم اللغات الأجنبية بصورة سليمة . ولابد أن نلفت النظر هنا ، إلى أنه فى هذه الفترة كان د.عزت عبد الموجود الخبير السابق بالبنك الدولى هو المستشار الأثير عند د.سرور!!

وكأن د.سرور استشعر بما يعنيه هذا الاتجاه ، فسارع إلى القول بأن الاستعانة بمعلمى اللغات الأجانب لا يمس قدر وكفاءة المعلمين المصريين وأن مصدر الخطر الحقيقى ليس هو المعلم الأجنبى ولكنه المعلم غير المؤهل علميا وتربويا . ونحن يمكن لنا أن نتساءل : إذا كان ما قيل عن نقص المعلمين الأجانب الذين استشعرت الوزارة حاجة إليهم قد دفعها إلى الإسراع بوضع هذه المشروعات " العملاقة " التى تكلفت عشرين مليونا من الجنيهات ، ورأى الوزير أن الأخطر منها وجود معلمين غير مؤهلين ، فلم لم يعن كليات التربية بمثل هذا السخاء الذى حظى به الأجانب للتوسع فى قبول خريجى الجامعات ليتأهلوا تربويا ، خاصة وسوق البطالة ولله الحمد يعج بعشرات الألوف من مثل هؤلاء الخريجين ؟!!

ثم يواصل د.سرور دفاعه عن الاستعانة بمعلمين أجانب بأن هذا الموضوع ليس بجديد ، فالمعلمون الأجانب فى مدارسنا بل وفى جامعاتنا منذ سنوات طويلة ، والشكوى هى من قلتهم لا من كثرتهم ، كما أن الدول المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا وانجلترا تسعى عندما تعلم اللغة العربية إلى استقدام معلمين من البلاد العربية ومنها مصر ،

حتى يتوافر فيهم شرط إتقان اللغة والتخصص التربوى .. وأن الانفتاح على الثقافات العالمية هو سمة من سمات العصر ، فضلا عن أنه هدف لمجتمعنا .

ويكتب " زكريا خضر " تحقيقا مهما فى جريدة الأحرار بعددها الصادر فى ٢١ مارس ١٩٨٨ يشير فيه إلى تنامى ظاهرة سلوكية سيئة بين المدرسات بصفة خاصة ، ولعل تاريخ التحقيق ينبىء بما يريد المحرر إثارته ، ألا وهو عيد الأم ، هذا " الاختراع " الذى روجه الصحفى الراحل مصطفى أمين تقليدا لعادة أمريكية فى ابتكار المناسبة تلو الأخرى من أجل الترويج لبعض السلع وتنشيط السوق!!، لقد تحول عيد الأم فى رأى المحرر إلى " عيد للمدرسات " ، وهو لم يبالغ فى هذا ، خاصة ونحن نكتب الآن فى آخرعام ١٩٩٨ ونرى أن هذا قد أصبح حقيقة بكل أسف ، كيف ؟

ينكر المحررأنه على الرغم من أن أغلبية أطفالنا لا تسعفهم المصروفات الضئيلة فى شراء هدية عيد الأم ، ويكتفون ببضع كلمات رقيقة على " كارت معايدة " ، إلا أنهم لا يستطيعون دخول مدارسهم فى هذا اليوم وحقائبهم فارغة من الهدايا ! والغريب أن بعض المدرسات يجعلن هدية عيد الأم إجبارية على الجميع دون تفرقة بين الفقراء والأغنياء ، ويربطن بينها وبين درجات أعمال السنة !! (تم إلغاؤها من أجل هذا وما ما ثله ، مع أهمية هذه الأعمال ووظيفتها التربوية المهمة) وفى بعض المدارس تقام حفلات يتحمل نفقاتها التلاميذ ويتقاسم النظار والمدرسات هداياهم التى حرموا أمهاتهم منها لاتقاء غضب وشر المدرسات .ولأن معظم أولياء الأمور غير قادرين على تلبية رغبات أبنائهم فقد أصبحت هذه الظاهرة المؤسفة محل شكاوى عديدة ، بل وصل الأمر إلى أن اقترح أحد أولياء الأمور فى شكواه أن تخصص منحة سنوية تسمى " منحة عيد المدرسات " .

ثم ينتقل المحرر إلى ذكر بعض الوقائع نختار منها الواقعة التالية ، ففى إحدى مدارس باب الشعرية الابتدائية دخلت مدرسة الفصل وبدأت الحصة بالحديث عن عيد الأم الذى سيأتى بعد أيام وأبدت تذمرها لضآلة قيمة الهدايا التى يقدمها لها التلاميذ فى عيد الأم وقالت : " دايما تجيبوا لى مناديل فى عيد الأم كل سنة ، لكن السنة دى أنا عاوزة منكم نظام فى شراء الهدايا ، فمثلا شوية تلاميذ يشتروا مناديل ، وشوية

يشتروا لفف صوف ، وشوية يشتروا بوكيتات وهكذا٠انتم فاهمين ' ؟ ورد التلاميذ ' أيوه يا أبلة ' ، فقالت ' أنا عاوزة رائد الفصل يعمل مجموعات وكل مجموعة من عشرة تلاميذ وكل مجموعة تجيب هدية مختلفة عن الثانية ' !

وذهب المحرر مع أم لثلاثة تلاميذ بالمرحلة الابتدائية إلى بوتيك بحى الظاهر ، وهناك رأوا عددا من التلاميذ والتلميذات يشترون هدايا من هذا البوتيك الذى يملكه شقيق إحدى المدرسات ، حيث أجبرت التلاميذ على الشراء من بوتيك شقيقها ورأوا صاحب البوتيك يسجل أسماء التلاميذ الذين يشترون الهدايا منه فى كراسة !

ومن المعروف عند مناقشة قضية الدروس الخصوصية ، أن المدرسين يقولون أنهم مضطرون إليها لأن المرتب لا يكفيهم ، حتى ولو أضيف إليه ما يضاف حاليا من مصادر أخرى مثل الامتحانات ومجموعات التقوية والتصحيح ٠ وكوسيلة لمحاربة الدروس الخصوصية وافقت بعض الإدارات التعليمية على السماح للمدرسين باستخراج رخص قيادة مهنية والعمل على تاكسيات بعد انتهاء اليوم المدرسى ، ثم تذكرت الوزارة أن هذا مما يسىء إلى شرف وكرامة مهنة التدريس ، فأصدرت قرارا بعدم تجديد هذه الرخص ، مما أوقع المدرسين فى حيرة كبيرة خاصة الذين قاموا بشراء سيارات بالتقسيط من بنك ناصر الاجتماعى أو بقروض من البنوك الأخرى ، وفقا لما جاء بتحقيق صحفى أجراه زكريا خضر بجريدة الأحرار بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٥ ٠

وقد التقى المحرر بأحد المدرسين الذين خاضوا التجربة وهو فاروق السيد مدرس ثانوى بشبرا ، فقال أنه سبق له هو ومجموعة من زملائه التقدم لإدارة التعليم بطلبات لاستخراج رخص قيادة والسماح بشراء تاكسيات عن طريق أحد البنوك للعمل على هذه التاكسيات بعد انتهاء اليوم الدراسى ، وقد سمحت لهم الإدارة ووافقت الوزارة ، واشتروا بالفعل التاكسيات وجاءت موافقة المسئولين بهدف رفع مستوى معيشة المدرسين من ناحية والقضاء على الدروس الخصوصية من ناحية أخرى ، وبالفعل لم يفكر مدرس منهم فى إعطاء دروس ، فالعمل على تاكسى فى رأيه مربح أكثر ، بالإضافة إلى أن الأقساط المستحقة عليهم للبنك دفعتهم إلى تكريس كل الوقت المتبقى بعد انتهاء اليوم المدرسى للعمل ، حتى يسددوا الأقساط ويصبح التاكسى ملكا لهم ،

وفجأة صدر قرار عدم التجديد رخص القيادة للمدرسين مما أوقعهم فى ورطـــة ، إذ أن هذا من شأنه أن يجعل معظم الأقساط المتأخرة للبنك لا تسدد ، ويتســـاءل المـــدرس : كيف نسدد هذه الأقساط بعد صدور القرار ؟ والأهم من هذا أن البنـــك لابـــد أن يوقـــع الحجز عليهم فى هذه الحالة ، وكان منطقيا أن وزارة التربية عندما تتراجع عن قرارها السابق أن تعطى لهم فرصة حتى يسددوا ديونهم للبنك ، وبعدها يمكن أن تنفذ القرار .

وذكر سمير المنشاوى مدير إدارة وسط الجيزة التعليمية أن مهنة قيادة تاكســـيات الأجرة مهنة شريفة لا تعيب أحدا ففى السنوات القليلة الماضية دخل هذه المهنة عـــدد كبير من الذين تخرجوا فى الجامعات وبينهم خريجو كليات الطب والهندسة والحقـــوق وغيرها يعملون على تاكسيات الأجرة ، ولا يعيب المدرس أن يكون ســـائق تاكســـى ، ومع توالى ارتفاع الأسعار وهذا الغلاء الفاحش الذى يهدد حياة الموظفيـــن ، تتوالـــى طلبات المدرسين كل يوم للسماح باستخراج رخص قيادة على سيارات الأجرة ، ويحاول هذا المدير تسهيل مهمة المدرسين فى استخراج الرخص ولكن الوزارة تشدد على عدم السماح لهم بممارسة هذا العمل وكأنه غير شريف !

واعترض موجه أول بإدارة شمال الجيزة " عبد السلام فتحى " على عمل المدرسين فى قيادة تاكسيات الأجرة ، فقد اتضح - كما يقول - أن هذا العمل المرهـــق يســـتنفد طاقة المدرس ويؤثر على عطائه داخل الفصل ، ويشير بإصبه الاتهام إلى أن من أهـــم أسباب انخفاض نسب النجاح عموما فى عام التحقيق وفى الشهادات بصفـــة خاصـــة " الابتدائية والإعدادية " هو عمل أعداد كبيرة من المدرسين على تاكسيات أجـــرة طـــوال الليل وينامون فى الفصول صباح اليوم التالى !

ويمكن أن نضيف نحن إلى هذا ، أن المسألة ليست تقليلا من قيمة قيـــادة ســـيارات الأجرة ، ولكنها تتعلق بالطبيعة الخاصة لمهنة التدريس ، فمن المحتمل طبعا أن يكون الراكب ، وحده أو مع أصقائه أو مع أحد أفراد أسرته ، تلميذا عند المعلـــم الســـائق ، فكيف يكون موقفه ؟! إن إلغاء الحواجز كلية بين المعلم والتلاميذ من شأنها أن تنـــال من مكانته لديهم .

وفى تحقيق محزن أجراه محمد حبيب بأهرام ١٩٨٩/١٢/١١بعنوان (ناقوس إنذار يدق الآن فى مدارسنا) عن سوء العلاقة بين المدرسين والطلاب الذى أصبح ظـــاهرة واضحة ترتب عليها كثير من الانحرافات سواء من جانب عدد من المدرســين أو مــن الطلاب ٠

روى المحرر حكاية تلميذ لم يتجاوز من العمر ثمانى سنوات على وجـــه التقريــب يرتدى زى المدرسة ، ويحمل حقيبة تزن وزنه أو أكثر بدون مبالغة ، وســأله : مــاذا يفعل بهذه الكتب التى داخل الحقيبة ؟ فقال أن الأستاذ نبه عليهم بوجوب إحضار الكتب معهم كل يوم ! ثم قال أن أى أبله أو أستاذ ممكن يغيب ويدخل مدرس آخر ويعطيهـــم أى مادة أخرى ، ثم قال التلميذ أنهم يعطونهم دروسا كثيرة ولكنه لا يســتطيع إنجــاز الواجبات كلها ، فماذا يكون الحل ؟ يتمها له والده الذى يضطر للاستيقاظ فى الخامسة صباحا ، قبل النزول إلى عمله ، كى ينجز هذه الواجبات الخاصة بابنه !!

ورأى أحمد بهجت فى أهرام ١٩٩٨/٩/٢٣ أن سوء وضع المدرسين قد أساء إلـــى المؤسسة التعليمية فى مصر رغم أنها مؤسسة عريقة لعبت دورها داخل مصـــر فـــى تعليم أبناء المصريين ، كما لعبت دورها خارج مصر فى تعليم أبناء العـــالم العربـــى ، ووسط غبار الجدل والمعارك الدائرة ، تجاوز الناس مناقشة وضع المعلم فى مصـــر ٠ هل يمكنه وضعه من أداء مهمته ودوره ؟ هل دخله يكفيه ليعيش حياة كريمـــة ؟ هـــل يشارك فى وضع المناهج ، ويشارك فى مسئولية التخطيط والتطوير ؟ إن المدرس هو الذى يقع عليه عبء التدريس فى البداية وفى النهاية ، وأخذ رأيه فى المناهج مســألة ضرورية ، لأن التنفيذ يقع على عاتقه ، فإذا كان غير مقتنع بشىء فكيف ينقله للتلاميذ ويقنعهم به ؟

ويواصل أحمد بهجت مناقشته لوضع المدرس فى اليوم التالى ٢٤ســبتمبر فيذكــر أنهم عندما كانوا أطفالا فى المدارس الابتدائية ، أو شبابا فى المدارس الثانوية ، كـــان المدرس يشكل لهم هيبة الأب وهيبة الدولة معا ٠ ولم يكن نظام الدروس الخصوصيـــة قد استفحل نتيجة عجز المدرسة عن التعليم ٠ كانت هناك دروس خصوصيـــة ولكنهـــا كانت محصورة فى أضيق نطاق ، وكانت النظرة لتلاميذ الدروس الخصوصية تعتـــبرهم

متخلفين فى التحصيل والدراسة ، إما بسبب بطئهم فى الفهم ، أو بسبب شقاوتهم ، وأما فى الجامعة ، فلم تكن الدروس الخصوصية معروفة على الإطلاق ،كانت هيبة المدرسين تنبع من ترفعهم ونزاهتهم وإدراكهم أنهم قدوة لتلاميذهم ، ولم يكن هناك تلميذ يتجاسر على تحدى المدرس أو يجروء على رفع صوته أمامه !

ثم يتساءل كاتبنا بحق : أين هذا التاريخ اليوم من تلاميذ يعزمون على مدرسهم بسجائر الباتجو ويحملون فى جيوبهم مطاوى وأسلحة بيضاء ؟ أين هذا من قول بعض التلاميذ فى المدارس الخاصة لمدرسيهم : نحن نتعلم هنا بنقود آبائنا وندفع ثمن تعليمنا بالعملة الصعبة وأنتم أجراء عندنا ! أين ذهب تأديب المدرسة ؟ أين ذهبت هيبة المدرس ؟ أين ذهب بيت الشعر القديم الذى يقول : قم للمعلم وفه التبجيلا ،،،؟

وعبر عدة أسابيع يعرض عزت السعدنى على صفحات الأهرام الكثير مما شاب المدرسة المصرية بوجه عام وحال المدرس بوجه خاص ، وقد تميزت هذاهذه السلسلة بالتحليل المتعمق والتوازن فى عرض مختلف وجهات نظر أطراف العملية التعليمية وعلى سبيل المثال فهو ينقل لنا فى عدد ١٩٩٨/١٠/١١ ، رسالة من أم تقول أنها نفسها مدرسة ، سمعت من ابنها الطالب بالتعليم الثانوى نكتة مسفة مما لا يقال عادة إلا فى الأماكن الموبوءة ،، كباريه ، غرزة ، فهالها ما سمعته ، وما كان منها إلا أن صفعت ابنها وسألته عن مصدر هذه النكتة ، فإذا به يقول أنه سمعها من أحد مدرسى مدرسته، فى الفصل وأمام كل التلاميذ! وشكت لمدير المدرسة بالتليفون ، ولكن الوضع لم يتغير ، بل إن المدرس لم يعرف بالذى جرى !

وتذكر الأم أن هذه الواقعة جرت عام ١٩٩٤ على وجه التقريب وظنت أن ما حدث هو حادث فردى ، ولكنها تيقنت بعد ذلك أنها ظاهرة تفشت بين المدرسين ، تبدت فى الجوانب التالية :

١- ألفاظ نابية يخجل الإنسان من ترديدها على لسان معظمهم ينادون بها الطلبة ، أبسطها هو اللفظ الذى يطلق على قوم لوط !

٢- سب الطلبة داخل المدرسة والفصل بآبائهم وأمهاتهم ولعنهم وسبهم بما لا يليق من أى مدرس .

٣ - رد فعل الطلبة أحيانا يكون عنيفا وشرسا للغاية كضرب المدرس أو تعقبه وضربه خارج المدرسة على يد بعض الطلبة الذين تعرضوا للسب منه .

٤ - انحلال أخلاقى وعدم انضباط وظهور ظاهرة البلطجة داخل المدارس فى صورة عصابات وفرق متناحرة : البعض يؤيد المدرس والبعض معارض له .

٥ - ظهور بعض الطلبة من مروجى المخدرات داخل المدرسة وشرب السجائر داخل الفصل وخارجه حتى فى أثناء لجان الامتحان .

٦ - عدم وجود أى شرح لأى مادة داخل الفصول والاكتفاء فقط بكتابة الملخص السبورى ونقله وتسجيل الدرس بتاريخه .

٧ - الآباء والأمهات فى البيوت يدفعون ثمن كل هذا الانحلال وكل هذا التسيب على حساب أعصابهم طوال السنة الدراسية .

وروت الأم عن أحد مدرسى التربية الرياضية الذى سمته واسم المدرسة . هذا المدرس اعتاد على سب الطلبة ، على سبيل المثال فقد سب أحد الطلبة بأمه فى شرفها وعرضها فثار الطالب وحكى لوالده فجاء والده للمدرسة وثار على الإدارة وعلى المدرس وهدده برفع الأمر للمنطقة ، فما كان من المدرس المبجل إلا أن جمع مجموعة من طلبة الصف الثالث الثانوى وطلب منهم إعطاء ولى أمر الطالب الذى شكاه علقة ساخنة لتأديبه ، وسمح لهم بالخروج من المدرسة لتعقب ولى الأمر ، فما كان منهم إلا أن جروا وراءه وانهالوا عليه ضربا وفتحوا دماغه بالطوب حتى نزفت الدماء منه !!

ويعرض قارىء مدرس لعزت السعدنى بالأهرام ، فى نفس العدد الصادر فى ١٩٩٨/١٠/١١ ، لما يضطر إليه جمهرة المدرسين من العمل الخارجى سعيا وراء مزيد من كسب لقمة العيش ، مما ينتج عنه أن يصبح المدرس ضيق الصدر ، متسما بالانفعال الزائد ، حيث أنه يأتى إلى المدرسة لينام ويستريح من عمل يستغرق من ٨- ١٢ ساعة ولم يحضر المدرسة ليناقش ويشرح مادة علمية . كذلك فإن نوعيات العمل الثانى تكسبه ألفاظا تتسم بالإباحية والألفاظ النابية ، ناهيك عن فقد الاحترام .

وبالنسبة للانحراف ، فيلفت المدرس المحرر إلى ما تمتلىء به صفحات الصحف فى السنوات الأخيرة بجرائم المدرسين ، ويضرب مثالا عليها بمدرس بمدرسة ثانوية تجارية للبنات يتاجر بالأفلام المخلة بالآداب ، ومدرس آخر يعمل بمدرسة صناعية ثانوية يتاجر بالباتجو ، أو بالسمسرة من مشتريات المدرسة .

ويقارن المدرس بين مرتبات العاملين فى القوات المسلحة والشرطة والتى هى أضعاف أضعاف مرتبات المدرسين ، بحجة أن هؤلاء يحمون الوطن ، ليؤكد الرجل أن الذى يقف داخل فصل لينشىء أبناء الوطن ، بيده ما هو أخطر.. يمكن أن يقدم للوطن جيلا يهدمه ويخربه ، كما يمكن أن يقدم له جيلا يبنيه ويقويه ويعزه أمام سائر الأمم !

ويتساءل قارىء ، كما ينقل عزت السعدنى فى أهرام ١٩٩٨/١٠/١٨ : ماذا سنقول لطالب فى أكبر مدارس الجيزة يدخن السجائر ومدرس اللغة الفرنسية يعمل كومبارس فى مسلسلات تلفزيونية يقول فى الحلقة الأولى من مسلسل " البخيل وأنا " لمديرة المدرسة : " وإيه يعنى ابنى بيشرب سجاير ، دلع عيال سامحيه يا ست الناظرة " ؟ وماذا سنقول لطالب فى نفس المدرسة لا يريد حضور حصة الأحياء لأنه رأى مدرسه يطبل وراء راقصة فى فرح ؟ وماذا لو ركبت سيارة ميكروباص وتجد أستاذك يقودها ويمد يده لك ليأخذ أجرة "؟

وعندما يتكرر السؤال : متى تعود الهيبة للمدرس ؟ هنا يقول المحاور لعزت السعدنى : لقد أصبح هذا عسيرا ، فالمدرس ممنوع من ضرب التلميذ ، ورفعت أعمال السنة ، وكثيرا ما يتهم المدرس بأنه يجبر التلميذ على تعاطى الدروس الخصوصية ، الأمر الذى لابد أن يترتب عليه أن يضرب المدرس للتلميذ تعظيم سلام !! ويتلاشى الاحتكاك به من قريب أو من بعيد .

ونقرأ فصولا لمسرحية هزلية ، يدخل مدرس الرياضيات فصله وأثناء إلقاء التحية فوجىء بصرخة أحدهم وكانت ناتجة عن ضربة من أحد زملائه بركبته فى مكان حساس ، فما كان من المدرس إلا أن استدعاه وطلب منه الخروج من الفصل فبادره الطالب بكل أساليب الوقاحة وقال له : " مش خارج ! هو شغال فى العزبة بتاعتك ؟ "

ويذهب الطالب إلى المدير وشكا له فطلب المدير منه أن يكتب شكواه ، ولم يكن معه ورقة أو قلم فسارع المدير بإعطائهما له ، ونصر المدير الطالب وعاد للفصل رغم أنف المدرس ! فكيف يمكن أن تكون هناك هيبة للمدرس إذن ؟

وينقل لنا عزت السعدنى فى تحقيق أهرام ١٩٩٧/١١/١سطورا من رسالة علام عبد الحفيظ مدرس الحاسب الآلى بالمدرسة الفنية للإدارة والخدمات بكفر الزيات ، يقول فيها أنه فى العام السابق ، وبعد تصحيح المادة كانت النتيجة ٨٧٪ ، فصمم رجال الكنترول أن يرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ رغم أن بعض الطلبة والطالبات الراسبات فى هذه المادة لم يكتبوا شيئا ، لدرجة أن طالبة كتبت فى ورقة الامتحان كلها : " انظر الكتاب " ورفض المدرس أن يرفع النتيجة لأن بعض المواد الأخرى كالمحاسبة والرياضة كانت نتيجتها ٦٥٪ و ٧٢٪ ولم يتم رفعها .. فتم تحويلهم للشئون القانونية وطلب أن يرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ ، وكانت الأسباب أنه فى أول الطريق والوزير عايز كده ! طبعا رفض المدرس رفع النتيجة ، ولكنهم ضغطوا على زميل له وتم لهم ما أرادوا ! والنكتة المكملة أن طالبة بعد أن نجحت فى الحاسب الآلى وقفت فى حوش المدرسة لتقول : مش عارفة مدرس حمار مين اللى نجحنى ! والله حصل ! " .

وتأييدا لنفس الاتجاه روى مدير مدرسة تجارية فى نفس التحقيق أنه كان رئيسا لجنة فى بلده بمحافظة المنيا عام ١٩٩٦ وعدد طلابها ٤٢٤ لم يكتب طالب منهم ، أى طالب ، كلمة صحيحة فى امتحان الآلة الكاتبة الافرنجية ، وعند اطلاعه على النتيجة أخرسته النتيجة ، وهى نجاح جميع هؤلاء الطلاب !

ويذكر نفس المدير أنه أجرى فى عام التحقيق للطلبة والطالبات اختبارا للقراءة واشترط أن يقرأ المتقدم عدة سطور من جريدة ، وكانت المفاجأة عدم استطاعة كثير من الطلبة والطالبات القراءة : " ومطلوب منا أن نعلمهم عديدا من المواد التجارية وكذا الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وغيرها ! " .

ويروى مدرس أنه أثناء مراقبتهم لامتحان آخر العام فى الصف الأول الثانوى كان وزميل له يراقبان على لجنة من اللجان وكان هذا الزميل لا يتهاون أبدا أمام الغش

حتى ولو كان الغاش أخاه ، وانتهت اللجنة فوجدوا طالبا ينتظر المدرس أمام باب المدرسة وقفز فوقه أمام الطلبة وتعدى عليه بطريقة مهينة ، وتم عمل محضر فى مركز كفر الزيات . أثناء تحقيق السيد الضابط مع المدرس وهو فى حالة سيئة جدا ومتأثر للغاية ، قال له الضابط : ليه ما تركتوش يغش ليه ؟ هوه انت اللى حاتصلح الكون ؟!

وبعنوان (هموم مليون مدرس) كتب " سيد على " المحرر بالأهرام تحقيقا بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٤، وأثبت عددا من الأقوال التى جاءت فى أحاديث أجراها مع أكثر من مائة مدرس :

- أدرس منذ ٣٠ سنة ومرتبى لم يزد على ٤٠٠ جنيه ولدى ٣ أولاد منهم إثنان بالجامعة ، والثلاثة يأخذون دروسا خصوصية .

- عندما حذفت وزارة التربية والتعليم كل وسائل العقاب لم تعد هناك هيبة للأستاذ .

- أشعر بأن المجتمع كله ضدى ، أولياء الأمور والتلاميذ ووسائل الإعلام والوزارة.

- هل سمعتم وزير الصحة يهاجم الأطباء أو وزير الإسكان يهاجم المهندسين مثلما يفعل وزيرنا الذى يصف المدرسين بأنهم " مافيا "؟؟

- فى مصر سوق سوداء للتعليم ، وهناك أسواق موازية للمدارس : حكومية - لغات - تجريبية - أزهرية - سوبر خاصة . وإذا أرادت الدولة أن تقضى على السوق الوسداء فيجب أن تكرر ما فعلته حكومة د.عاطف صدقى مع السوق السوداء للدولار عندما كانت له ٣ أسعار حتى يكون هناك سعر حقيقى للمدرس !

الاعتداء على المدرسين !

وإذا كانت هناك شكاوى من ضرب مدرسين لتلاميذ ، فإن الأدهى والأمر تلك الظاهرة الخطيرة التى بدأت فى الانتشار عن ضرب تلاميذ لمدرسيهم !! ، فقد نشرت الأهرام بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١ فى تحقيق ل " أهداف البندارى " ، أن مدرس اللغة العربية " جمال حسينى " بمدرسة طوخ الثانوية تعرض للضرب بالكرسى من جانب إحدى تلميذاته ، وذلك حسب البلاغ الذى تقدم به إلى مسئولى التعليم بالقليوبية . تقول

المحررة أن المدرسين انتهزوها فرصة : لكى يفجروا أناتهم ومشاعرهم وآلامهم التى يواجهونا صباح كل يوم وهم يقومون برسالتهم داخل جدران مدارسهم ومع تلميذاتهم "

وصرح عدد من المدرسين للمحررة بأن " كرامة المدرس أصبحت الآن مهددة ، بل ومهدرة " . وذكر مدرس أنهم " زمان " ، عندما كان المدرس يشكو للأب كان يأخذ صف المدرس ، الآن يشكو الأب المدرس للناظر وربما للوزير ، ومدرسة أخرة تقول أن الطالبات أصبحن يتسمن بالبجاحة ، ومدرس آخر يقول : " الوزير بيدلع الطلاب ، فقد منع الضرب وألغى أعمال السنة .. كيف يتم تقويم التلاميذ ؟ المدرس أعزل لا يستطيع حتى مجرد الدفاع عن نفسه . سلوك الطلاب والطالبات غير السوى أصبح هو القاعدة فى غياب دور الأسرة ، ليس لدينا سلطات ولا حول لنا ولا قوة " !

وروى المدرس المضروب أصل الحكاية بأنه لاحظ أن التلميذة " ياسمين أبو الخير " مشغولة عن الحصة ، فطلب منها مغادرة الفصل وأن تذهب للمدير مع زميلة لها ، فردت باستفزاز وبأسلوب لا يليق فى مخاطبة أحد مدرسيها ، قال لها أن تقف بأدب وتكلم بأدب ، فكان ردها أكثر إثارة له ، فدفع بكرسى أمامه بقدمه ، فدفعت هى الكرسى فى اتجاهه أثناء توقيعه على أوراق حيث كان منحنيا ، وقال لها أن تخرج مع زميلتها ، فرفعت الكرسى وألقت به فى وجهه !! وقد قرر مجلس إدارة المدرسة فصل الطالبة . لكن الطالبة قالت أن المدرس ثار وفقد أعصابه ورفع الكرسى بيده - ربما لمجرد التهديد - فقامت هى بصد الكرسى دفاعا عن النفس ! وقد أرسل والد الطالبة ببرقية اعتذار للوزير مطالبا الصفح عنها ، بغض النظر عن نتيجة التحقيق.

وفى تحقيق نشرته جريدة الميدان فى ١٩٩٨/١٠/٢٧ ، استطلع " أنور الجعفرى " آراء بعض الطالبات ، فمثلا " أسماء صلاح بالثانوى التجارى تقول أنها لا تدافع عن الطالبات وتقف ضد المدرسين ، ولكن لابد من مناقشة ما الذى جعل الأمر يصل بطالبة أن تعتدى على أستاذها ؟ لابد من وجود استفزازات أو وجود شىء غامض لا نعرفه جعل الأمور تصل إلى هذا الحد . وقالت طالبة أخرى لا يذكر المحرر أى بيانات عنها ، أن الفتاة من صفاتها الحياء والخجل ، فإذا سبها المدرس أو المدرسة أو أحرجها بكلام

مؤثر فإنها يجب ألا ترد على ذلك ، فما بالك بأن تعتدى الطالبة أو الطالب على أستاذه ؟ إننا – هكذا تؤكد الطالبة – بحاجة إلى عودة القيم إلى مدارسنا .

وصرح مدرس للمحرر " أحمد سليم " ، مدرس لغة عربية ثانوى ، أنه على الرغم من كونه مدرسا مما يستوجب أن يدافع عن المدرس إلا أنه يقر بأن هناك شريحة أو نوعية من المدرس ، بدأت تلوث المهنة بسلوكيات شاذة لا أخلاقية .

وتنشر أخبار اليوم فى عدد ١٩٩٨/١٢/٣ لمحررها " حازم نصر " بالمنصورة ، أنه تقرر فصل طالب ثانوى بالمنصورة نهائيا لسوء سلوكه ، وإحالته للنيابة للتحقيق معه فى واقعة اعتدائه على مدرسه أثناء الحصة بمطواة ، مما أدى إلى إصابته بجرحين كبيرين فى أذنه ورقبته وتم نقله إلى مستشفى الطوارىء بالمنصورة ، والسبب أن المدرس منع دخول الطالب الحصة لوصوله متأخرا ١٥ دقيقة وطلب منه أن يحضر ولى أمره ، وحضر الطالب فى اليوم التالى واعتدى على المدرس أمام زملائه فى الفصل !

ومع هذا الذى حدث ويحدث ، فاللوم أكثر ، من جهات رسمية ، وغير رسمية يكثف اللوم على المدرسين ، الأمر الذى استثار بعض الكتاب الصحفيين ، فهذا " سمير عبد القادر " ينشر فى عموده فى أخبار اليوم بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٩ بعنوان (رفقا برجالك يا سيادة الوزير) ، رسالة وردته من " محمد عبد المولى عطا " المحامى بالنقض جاء فيها أنه منذ فترة والصحف اليومية تطالعنا بشكل متكرر بتصريحات وزير التربية حول توقيع الجزاءات على بعض مديرى الإدارات التعليمية والعديد من المدرسين ، وذلك لقيامهم بضرب التلاميذ ، وقد تجاوز عددها خمسمائة جزاء !!

ومن رأى الكاتب أن هذه الجزاءات تسىء إلى العملية التعليمية وتضرها ، فالجزاءات الموجهة إلى المدرسين والمديرين تحد من حماسهم وتثبط هممهم خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب أو التشهير بهم فى الصحف . ويؤكد أن كثيرا من المدرسين أصبحوا يتحاشون الآن أن يمسوا الطالب خوفا من أن يدعى عليه بما لم يفعله ، مع أنه ربما يكون مظلوما ، وروى واقعة فعلية يبرهن بها على ذلك . إن

التصريحات المعلنة والمتكررة بأن الوزارة سوف تعاقب المدرس الذى يضرب تلميذا قد شجعت كثيرين من التلاميذ على تحدى مدرسيهم ، وكان فى وسع الوزير أن يرسل تعليماته فى منشور إلى الإدارات التعليمية ، من غير أن يعلنها فى الصحف .

أما الكاتب الساخر " أحمد رجب " فقد كتب فى عموده بأخبار اليوم بتاريخ ١٩٩٩/١/٢أن الطلبة المنحرفين اتخذوا من قرار وزير التربية بمنع الضرب تكأة لممارساتهم ، والرسائل الكثيرة التى يقول كاتبنا أنها ترد إليه تكشف عن حالة التسيب فى المدارس ، فمدرس يقول أنه نبه طالبا إلى الالتفات للشرح ، فقال : روق يابو الكباتن ، وواصل الحديث مع زميله ، ولم يلجأ المدرس لمير المدرسة لأنه يعرف النتيجة مقدما . مدرس آخر سمع صوت طبلة وهو يشرح على السبورة ورد الطالب الطبال بأن الطرد من الفصل ممنوع بأمر الوزير ، ثم قال : ولا تحب أدى الوزير واحد ألو فى المحمول ؟ ! واعتذر مدير المدرسة للمدرس بأن قرارات الوزير لابد من تطبيقها .

وروى كاتبنا كذلك عن مدرس ثالث أبلغ عن طالب يهدد زملاءه بالمطواة ، فأفاده المدير بوجوب احترام قرارات السيد الوزير بعدم طرده من الفصل ووعد المدير بحرمان الطالب من كتابة اسمه فى لوحة الشرف !! ويعلق أحمد رجب " الشىء المحير حقا لماذا طنطن الوزير بقراره فى كل وسائل الإعلام دون الاكتفاء بتوزيعه على الإدارات التعليمية حرصا على هيبة المدرس والمدرسة ؟ ما هو سر خصومة الوزير للمعلمين ؟ لماذا الإصرار على إسقاط هيبة المعلم وملاحقته كمجرم دروس خصوصية ؟ هل لأن مدارس الوزير فشلت فى استعادة دورها التعليمى الذى كان ؟ .." ويختتم الكاتب ، بتساؤله : " متى يتم تطبيع العلاقة بين المعلم والوزير ؟ "

وإذا كانت هذه صور لاعتداءات تلاميذ على مدرسيهم ، فهناك صور أخرى لاعتداءات سلطوية عليهم استنادا إلى مبررات أمنية ..

ففى عدد صحيفة الوفد فى ١٠/٣ /١٩٨٥ يكتب محمد عبد القدوس عن حالة معلم تظهرنا على مايفتقده من " كرامة " ويفتقده من " مكانة " يمكن أن تعلو به عن الحد الأدنى فى سلم التقدير الاجتماعى ، لا عند الناس وإنما عند الدولة ، راعية المجتمع ،

وقدوته ومثاله ، فمحمد عوض إبراهيم مرزوق مدرس ابتدائى من بلدة " هور " مركز ملوى بمحافظة المنيا تم اعتقاله يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ عقب مقتل الرئيس الراحل السادات ، وأفرج عنه فى ٨ يناير ١٩٨٣ ، ولم يمر يومان بعد عودته إلى بلدته حتى اعتقل مرة أخرى ، دون أن يعرف أحد من أهله إلى أين ذهبوا به ، تصف الأم ما حدث قائلة : " .. لم نستطع الاحتفال به عندما عاد فى ٨ يناير ١٩٨٣ لأن والده كان قد سقط من السطح وهو يستعد للاحتفال به ، ونقل إلى المستشفى ..

" ..كان يوم أحد .. فى الساعة الواحدة والنصف بعد نصف الليل ، دق الباب بعنف ، ظننت أن والده توفى فى المستشفى .. أخذت أصرخ وأولول . فوجئت بقوة من البوليس تقتحم المنزل .. صاح أحدهم بمجرد أن رآنى : " يا ولية اسكتى وما تعمليش دوشة " . كان على رأس القوة العقيد عمر عبد الجواد .. قلت له " يا عمر بيه حرام عليك .. ده ابنى لسه خارج من يومين " . لم يرد . كان ينظر إلى مختلف أرجاء المنزل . ابنى كان نائما فوق السطح . أتى به المخبرون من هناك وأخذوه معهم .." ، وحتى إجراء التحقيق الصحفى ، قال كل من له صلة بالمدرس أنهم لا يعرفون إلى أين ذهب ؟ وهل هو حى أم مات ؟ !!

نحن لا يمكن أن نتعاطف أبدا مع ما يكون التحقيق قد أثبته على المدرس المشار إليه من عنف ، ولكنا نتعاطف مع حق أهله فى أن يعلموا أين ابنهم ؟

ونختم الجزء الحالى بهذا التحقيق الخطير الذى قام به محمود سلطان بجريدة الشعب بتاريخ ٣١مارس ١٩٩٨، فهو يشير إلى أن الوزير صرح بأهرام ٣يناير ١٩٩٨ " لقد استبعدنا على مر السنوات الأخيرة ما يزيد على ٢٠٠٠ مدرس كانوا يعملون فى مختلف الأماكن والجهات التعليمية بالوزارة " . والمتابع لهذه القضية يعرف أن الرقم الذى قاله الوزير يكاد لا يزيد على نصف الرقم الحقيقى ، والسبب فى الاستبعاد هو أنهم متورطون فيما أسماه الوزير " نشر فكر الإرهاب " .

والمشكلة هنا حقا هى فى " المعايير " التى استندت إليها الوزارة فى ذلك ، يقول الوزير " هناك الجهات الكثيرة التى تمدنا بالمعلومات التى على إثرها نتخذ قرار الاستبعاد ، مثل الجهات الأمنية والرقابية مع متابعة أجهزة الوزارة الإشرافية " . بل

إن الوزير ، فيما نسبته إليه جريدة الحقيقة فى عددها الصادر فى ٢٤ يناير ١٩٩٨ أضاف معايير أخرى وهى شكاوى أولياء الأمور وما تنشره وسائل الإعلام !! والاستبعاد لا يكون بعد تحقيق .

ولعل هذا ما جعل د.عاطف البنا أستاذ القانون الإدارى بحقوق القاهرة يعقب على هذا الموضوع قائلا أنه يجب التمييز بين التطرف والإرهاب أو العنف ، فالإرهاب هو استخدام الوسائل المادية أو التهديد بها للاعتداء على الآخرين . أما التطرف فهو وصف للفكر أيا كان تطرفه ، حتى إن صح هذا الوصف فإنه لا يواجه إلا بالفكر . أما إذا قيل بخطورة التطرف على النشء فإنه يجب تحديد ما هو منسوب إلى الشخص بدقة ، وأن يثبت نسبته إليه وأن يكون محل محاكمة عادلة ومنصفة ، أما استبعاد البعض عن التدريس بناء على تقارير أمنية أو أقوال مرسلة أو إشاعات فهذا لا يجوز الأخذ به.

أما د. جلال أمين فيعلق قائلا : إذا كان المعلم – كما تصفه الوزارة – إرهابيا فإن المفترض ألا يكون مكانه " العمل الإدارى " ، ولكن " المعتقل " أو المحاكمة . ومفكرنا يوجه سؤاله للوزير : ما المقصود بالإرهابى ؟ وهل إذا ضبط معلم وهو يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل فهل ستعتبر الوزارة هذا العمل عملا " إرهابيا " أم عملا مستنيرا ؟

وفى عددها الصادر فى الخامس من أكتوبر ١٩٩٨ نشرت جريدة الأسبوع تعليقا ل " كمال رشاد " استهله ساخرا بمرارة : " مع أنه لم يتبق على عام ٢٠٠٠ إلا سنة وشهران ، إلا أنه ما زال فيك يا مصر يا نور العين ، ذات العقليات التى ترى أن المواطن المصرى يجب أن يبقى كائنا ذليلا ، بلا رأى ، يمشى بجنب الحيط "!! والذى دعا المحرر إلى هذا الاستهلال المرير حكاية يرويها عن مديرمدرسة تحدث مع الوزير لمواجهة موقف ، فحدث له ما حدث !

صاحبنا هو " يحيى عباس منوفى " مدير مدرسة إسماعيل معتوق الإعدادية بقنا ، عندما قام وزير التعليم بزيارة فجائية للمدرسة سأل عن أجهزة الكومبيوتر حيث أن المدرسة ضمن المدارس التى تدخل دائرة التطوير ، فحكى المدير عن مشكلات

التوصيلات الكهربائية نتيجة الصرف الصحى والمياه ، وكان هذا فـــى ١٩٩٨/٩/٢٠ ، وفى اليوم التالى ، بناء على تعلميات الوزير جاء من أصلحوا الوضع ، فـــإذا بوكيـــل التعليم بالمحافظة يتهم مدير المدرسة بأنه " ينشر الغسيل بره وقدام وزير التعليـــم " ، وهدده ، بل ونفذ تهديده ، استنادا - كما يقول إلى المحافظ - بتشتيته ونقلـــه إداريـــا ومعه ناظر المدرسة إلى الإدارة التعليمية ! وبعد هذا ننادى بضرورة تنشئة أبنائنا على التفكير النقدى ، وحرية الفكر والممارسة الديموقراطية !

يجبرون التلاميذ على الدروس الخصوصية !

ولعلنا هنا نستطيع أن نلمس إلى أى حد يبلغ التشابك والتداخل بين قضايا التعليـــم ومشكلاته ، بحيث يصعب المضى قدما فى مناقشة قضية بمعزل عن قضايا أخرى تتصل بها أشد ما يكون الاتصال ، ومن هنا ، نجد أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى بعض ما يتصل بدور عدد من المعلمين فى إجبار التلاميذ على الدروس الخصوصية ، إذ يصعب أن تكتمل صورة خاصة بمكانة المعلم ووضعيته الاقتصادية والاجتماعية بدون التطـــرق لهذا الجانب المهم .

ومما يمكن الإشارة إليه فى هذا المجال مـــا كتبـــه " محمـــد حبيـــب " فـــى أهـــرام ١٩٨٩/١٢/١١ فى لقائه مع أحد التلاميذ بمدرسة ابتدائية إذ سأله عما إذا كان هناك مدرس يضربهم كى يأخذوا دروسا خصوصية ؟ فأجاب التلميذ والخوف يرتســـم علـــى وجهه ، راجيا المحرر ألا ينقل ما يقول : " الأستاذ شوقى كل يـــوم بيضـــرب الفصـــل بالعصاية أو برجله أو بإيده وبيشتمنا كمان ! " سأل المحرر الطفل عن السبب ؟ فقال : " عايزنا ناخد عنده دروس "

وإذا كانت هناك فئة من المدرسين يمكن الإشارة إليهم بإصبع الاتهام ، فإن هناك فئة أخرى يدخلون فى شريحة " البؤساء " حقا من سوء أحوالهم وبؤس معيشتهم ، ولنقف مع عزت السعدنى أمام سطور من رسالة بعثها إليه أحد هؤلاء المدرسين ، بعثها تعليقا

على عبارة وردت على لسان وزير التربية فى حديث لـــه بـــالتلفزيون يـــوم الثلاثـــاء ١٩٩٧/٩/٢ ، قال فيها أن المدرس فى مصر يعيش أزهى عصوره فى الوقت الحالى !!

ويصور المدرس مظاهر هذا العصر الذى لم يعش المدرس أزهى منـــه !! فليســت المسألة أن دخل المدرس الآن قد زاد كثيرا عما كان عليه من قبـــل ، فبمنطـــق هـــذا المدرس البسيط (دبلوم معلمين ١٩٩٢) فإن هذا لا يســـاوى شـــينا أمـــام الارتفـــاع الصاروخى فى تكاليف المعيشة. إن مرتبـــه ١٠٥ جنيهـــات و٥٤٠ مليمـــا ، يركـــب مواصلات لمدرسته ب ٣٠ جنيها ، فيبقى من مرتبه ٧٥ جنيها : ســـكن - كهربـــاء - مياه -غاز - طعام - ملابس - صحة عامة - ضروريات وكماليات خاصـــة للشـــاب فكيف يتصرف ؟

لمواجهة هذه المعضلة يجد المدرس أمامه أحد السبل التالية :

- إعطاء دروس خصوصية ، وهى مرفوضة ويعاقب فاعلهـــا ، والحـــل ؟ المعـــاهد الخاصة ، لكنها لا تستوعب الغالبية .

- أن يعمل عملا آخر .ومن أمثلة هذه الأعمال التى التحق بها بعض زملاء المدرس : مدرس يعمل فى فرقة زفة - طبال وراء راقصة - مناديا علـــى المحطـــات وجمـــع الأجرة بميكروباس- محاسب فى قهوة بلدى - وكاشير فى لف المخلـــل بمحـــل فـــول وطعمية -' والله العظيم يفرش سجادة على الأرض ويبيع عليها منتجات بلاستيك كمـــا لو كان شحاتا ' ! !

- أن ينحرف .

- أن يرضى بالوضع الراهن .

ونقل زكريا خضرر فى تحقيقه بجريدة الأحرار فى ١٩٩٨/٣/٢١ حديثـــا لأم لهـــا أبناء فى مراحل تعليم مختلفة تصرخ قائلة : " حرام عليكم . المدرسين فى المـــدارس حايشنقوا أولادنا إن لم يأخذوا دروس خصوصية .. وليس هناك مدرس يشرح للأولاد فى المدرسة بذمة وبضمير " . وروت الأم أنه قبل عدة أيام من إجراء التحقيـــق فـــإن مدرسا للرياضيات أوقف الفصل كله وسأله : من منكم لا يأخذ درسا فى الرياضيـــات ؟ فوقف تلميذ وقال : أنا ! فقال المدرس : ليه يابنى ، إنت عايز تسقط ؟ المدرسة - مـــا

زال الكلام للأم – أصبحت لا تفعل أى شىء للتلميذ والمنزل عندى أصبح مدرسين داخلين وآخرين خارجين !! والتلميذ الذى لا يأخذ درسا خصوصيا المدرس كل يوم يضربه ، فماذا يفعل أولياء الأمور بالله عليك ؟

كذلك نقل المحرر عن صبحى جاد مدير الإدارة التعليمية بمصر الجديدة قوله أن المشكلة الاقتصادية وانعدام الثقة وإلغاء الحواجز بين المدرس والتلميذ من الأسباب التى جعلت التعليم يتجه إلى الانحدار ٠ نعم المدرس مظلوم حيث أن راتبه قليل جدا ومتطلبات الحياة تجعله يتنازل عن كثير من القيم والمبادىء ويرضى لنفسه أن يتهم بأنه لا يهتم بالتدريس داخل المدرسة من أجل إعطاء الدروس الخصوصية ، ولذلك لم يعد التلميذ يجد القدوة والقيادة فى المدرسة ٠ ويؤكد المدير أن سبب مشاكل التعليم : الدروس الخصوصية ، والتى يهتم بها أولياء الأمور والمدرس معا ٠ والكارثة الكبرى أنه تولدت بين المدرس والتلميذ علاقة مصالح لم تكن موجودة من قبل فقضت على العلم والأدب والسلوك والثقافة ، فلم يعد المدرس يقرأ كما كان من قبل ٠

وضمن حديثه عن وضع المدرس فى عموده اليومى (صندوق الدنيا) بأهرام ١٩٩٧/٩/٢٣ ذكر ' أحمد بهجت أن المدرس المصرى قد تعرض فى العقود الأخيرة لظلم بالغ ، واعتبرت الدروس الخصوصية لونا من ألوان الاستغلال ، وليست إنقاذا لموقف ، وهيمن التعميم على أسلوب مناقشتنا للأزمة ، وضاعت الحقيقة وسط التعميم والمبالغة ، واشتركت أجهزة الإعلام دون أن تدرى ، وكانت تعرض لوجهة نظر أولياء الأمور الذين انحنت ظهورهم تحت أعباء الدروس الخصوصية ، وفقد المدرس هيبته واستلقت الظلال على صورته ٠

ويعلق أحد العاملين بالتعليم على الموضوع فيجىء مما كتبه إلى المحرر : عزت السعدنى ، تحقيقه بأهرام ١٩٩٨/١٠/١٨بالإشارة إلى فئة من المدرسين لا تعطى دروسا خصوصية ، مثل : مدرس التربية الفنية والرياضية والأخصائى الاجتماعى ومدرس الزراعة والموسيقى ، والمدرسون الذين لا يعطون دروسا خصوصية سواء عن اقتناع أو عدم قدرة ٠

وتنشر الأهالى فى عدد ١٩٩٨/١٢/١٦أن مدير أحد المراحل التعليمية بإدارة كفر الدوار التعليمية التى يسكنها مأوى للدروس الخصوصية ٠ خصص المدير الدورين الأول والثانى من العمارة التى يملكها كمركز للدروس الخصوصية للابتدائى والإعدادى والثانوى ٠ إنها مدرسة خاصة بدون ترخيص ، يستعين المدير المسئول بمدرسين فى جميع المواد وكل المراحل ، وتنتظم الدروس الخصوصية حتى منتصف الليل ، والشكوى جاءت من سكان العمارات المجاورة بسبب الضوضاء التى تصدر من المركز لعدم وجود ناظر يفرض الضبط والربط ! ولم يهتم المدير الكبير كثيرا ، ولم يكترث بالقرارات الوزارية ولا بالتعليمات ، ووضع إعلانا بحجم كبير فى مدخل العمارة التى يقيم بها فى الدور الثالث يعلن بوضوح وبدون التواء عن مجموعة الإخلاص الثانوية ، والسهم يشير إلى المركز المتخصص !

وفى أهالى ١٩٩٨/١٢/٣٠ كتب " سامى فهمى " أن لجنة من إدارة المتابعة ذهبت إلى إدارة كفر الدوار التعليمية للتحقق مما نشرته الأهالى ، فتأكدوا من صحة المنشور ، وتبين أن تسعة مدرسين بالمركز المذكور تركوا طلابهم بمدرسة صلاح سالم الثانوية بعد أن وقعوا فى دفاتر الحضور ، وانصرفوا إلى المركز لاستنزاف أولياء الأمور ٠ كما فوجىء أعضاء اللجنة التى أرسلتها " نجاة الشربينى " مديرة المتابعة بالوزارة بمسئول كبير بالحزب الوطنى ويشغل منصبا شعبيا كبيرا يتدخل أثناء إجراء التحقيقات مع مدير التعليم الابتدائى والمدرسين مدعيا أن الحزب الوطنى أصدر ترخيصا لهم بتحويل العمارة لمركز للدروس الخصوصية التابع للحزب !

وعقب نشر الخبر السابق ، أصدر وزير التربية قرارا بإحالة " محمود صفار " ، مدير التعليم الابتدائى بإدارة كفر الدوار بمحافظة البحيرة للتحقيق ، وفقا لما نشره " سامى فهمى " بجريدة الأهالى فى ١٩٩٩/١/١٣، ولما ذهب المحرر لمتابعة القضية ، فوجىء بعمارة أمام باب عمارة المدير والتلاميذ صاعدون بأيديهم الكتب والكراسات ، ولما استفسر عن الأمر وجد أن المدير المذكور نقل مدرس الدروس إلى العمارة المواجهة بعد تأجير شقتين وتحويلهما إلى مركز بديل للدروس الخصوصية بعد إغلاق المركز السابق ٠

عندما يكون رب البيت بالدف ضاربا !

من الأقوال الدارجة على ألسن الكثيرين أن المعلم " قدوة " لتلاميذه مما يفرض عليه الالتزام بمحاسن الأخلاق ، لكن ماذا يكون الأمر عندما تكون قيادة المعلم نفسها " منحرفة " ؟ ! إنها حقا تكون مهنة غير محترمة من الألف إلى الياء كما يقولون ، وربما تكون الوقائع التالية خير برهان مؤسف على ما نقول :

ففى أهرام ١٩٨٥/٢/٢٧ أن المهندس ومدير شركة الصناعات الحديدية قد أبلغ اللواء حسن الألفى مسئول مباحث الأموال العامة بأنه أثناء قيامه بالبحث عن أراض لاستصلاحها ظهر له بعض الأشخاص واتصلوا به لبيع أراض على طريق مصر الفيوم الصحراوى ، وتقابل مع اثنين أحدهما وكيل مدرسة إعدادى والآخر مدرس أول وعرضا عليه قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ فدان بالكيلو ٢٨ مقابل مبلغ ٣٠ الف جنيه ، وقد اتفقوا على تحديد موعد لإنهاء الإجراءات الخاصة بالبيع وإحضار أصول الملكية ، ولكن الريبة دخلت قلبه فقام بالكشف عن تلك الأراضى بإدارة الملكية والتصرف وتبين له عدم وجود أية ملفات تخصهم أو تفيد ملكيتهم للأرض أو أرقام أو أسماء على الخريطة . ودلت التحريات أن الوكيل والمدرس استغلا حاجة المواطنين لاستصلاح الأراضى واتفقا مع ثالث يعمل بإدارة الملكية لتزوير الملف الخاص بقطعة الأرض وإحضار أصولها ، وقبض عليهم بعد عمل كمين لهم .

وفى أهرام ١٩٨٥/٧/١٢ أن والد تلميذ بمدرسة إعدادية للبنين بإمبابة تقدم ببلاغ تضمن أن ابنه التلميذ بالمدرسة قد رسب فى مادة اللغة الإنجليزية فى امتحان الإعدادية وتحدد له دور ثان يؤدى فيه الامتحان فى المادة مرة أخرى . لكن مسئولا بالمدرسة ومدرسا أول بها طلبا من التلميذ أن يبلغ والده الثرى بدفع مبلغ ١٠٠ جنيه كدفعة أولى حتى يعاوناه فى النجاح فى الملحق عن طريق الغش بنقل الإجابات الصحيحة إليه داخل اللجنة .كان مدير عام الإدارة العامة بمباحث مكافحة جرائم الأموال العامة هو اللواء حسن الألفى ، وزير الداخلية فيما بعد ، حيث ناقش الأب الذى قال أنه تربى على قيم وأخلاق تأبى عليه أن يتعامل فيما حرمه الدين خاصة وأن هناك حديثا للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه : " لعن الله الراشى والمرتشى " وأنه لابد أن يكون قدوة

حسنة وطيبة لابنه رغم أنه فى إمكانه أن يدفع أضعاف هذا المبلغ فى سبيل إنجاح ابنه ولكنه خشى أن يتعود ابنه على هذا الأسلوب ويتحول فى المستقبل إلى مواطن غير صالح . ودلت التحريات على أن المسئول والمدرس قد تعودا على هذا ، وتم ضبطهما.

و فى أهرام ١٩٨٥/٨/٢٨ أن نيابة قصر النيل أمرت بحبس مديرى التعليم الفنى والمناهج المطورة (!!) بوزارة التربية والتعليم لاتهامهما بتقاضى ٦٠٠ جنيه على سبيل الرشوة من صاحب إحدى المدارس للموافقة على المناهج المقدمة منه واعتمادها وعرضها على اللجان المتخصصة لذلك ! أما المدرسة فهى مدرسة خاصة للاسلكى بالزيتون ، وذلك نتيجة بلاغ من صاحب المدرسة بطلب المتهمين لرشوة قدرها ٣٠٠ جنيه ، ثم عادا ليرفعا المبلغ إلى ألف جنيه ، ونتيجة البلاغ فقد تم عمل كمين لهما حيث تم ضبطهما يتقاضيان ٦٠٠ جنيه مقدما !

هذا فى عام ١٩٨٥ ، فماذا بعد ذلك ؟

تنشر الأهرام فى عدد ١٩٨٦/٥/٢٣أن ناظر مدرسة (لا تذكر مستواها) أحيل عام ١٩٨٠ إلى جهاز المدعى الاشتراكى لاتهامه بارتكاب عشرات جرائم الاحتيال والتزوير فى الأوراق والمستندات الرسمية والشهادات الدراسية وبيعها للطلاب الأثرياء والعرب مقابل مبالغ مختلفة مستغلا أعمال وظيفته كناظر مدرسة ، واستطاع تكوين ثروة كبيرة تتمثل فى عمارتين ومجموعة من الممتلكات خلال فترة وجيزة ، وصدر حكم من محكمة القيم بفرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ، ثم أفرج عنه بعد عام ، ولكنه صمم على تعويض ما فقده عن طريق آخر . كان هذا الطريق هو تكوين عصابة لسرقة السيارات وانتزاع أجزاء منها ، بالإضافة إلى خبرته التى اكتسبها فى عمليات التزوير ، وتمكن من ضم خمسة من الشباب من منطقة المنيل تربطهم به صداقة وطيدة وجوار المسكن ، وبدأ الناظر وعصابته نشاطهم فى مناطق مختلفة بالجيزة والقاهرة ، إلى أن تم القبض عليه هو وعصابته !

وفى أهرام ١٩٨٦/١٠/٢٠نجد أن أجهزة الأمن بسوهاج قد ألقت القبض على عبد الفضيل أحمد عبد الحميد ناظر مدرسة نجع الدير الابتدائية بدار السلام الذى اعتاد

فرض نفوذه على المنطقة وزوج ابنته عبد الناصر محمد أحمد و٢ آخرين ، وذلك بعد بلاغ تقدم به أحد السائقين عن هجوم أربعة عليهم أثناء قيادته سيارة نقل ، واعتـــدوا عليه بالضرب وتمكنوا من سرقة مبلغ ٢٠٠ جنيه بالإكراه وساعة يد وخاتم ذهبى !

أما فى عام ١٩٨٧ ، فقد نشر الأهرام بعدد ١٩٨٧/١/٢ عن الحكم محكمـــة أمـــن الدولة العليا بمعاقبة المهندس محمود درويش وكيل وزارة للشئون الهندسية بـــوزارة التعليم العالى بالسجن خمسة أعوام لأنه ضبط فى شقته برابعة العدوية متلبسا بتقاضى مبلغ ٣٠ الف جنيه رشوة من مقاول مقابل تسهيل استلام مستحقات الحساب الختـــامى لعملية إنشاء المعهد الفنى الصناعى التجارى بعرب الرمل مركز قويسنا .

ونشرت نفس الجريدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢/٢٠ عن حكم محكمة جنح آداب القـــاهرة بمعاقبة ناظر مدرسة إعدادية بشمال القاهرة ثلاث سنوات لإدارته شبكة دعارة بشقته بشبرا وكذلك حبس ١٠ فتيات بنفس المدة شاركنه فى العمل .

أما نيابة آداب القاهرة ، فقد ذكر أهرام ١٩٨٧/٢/١٧ أنها أمـــرت بحبـــس وكيـــل مدرسة ثانوية لاتهامه بإدارة شقته بالساحل لألعاب القمار نظير رســـم قـــدره عشـــرة جنيهات من كل لاعب!

ونشر أهرام ١٩٨٨/٢/٩ عن قيام مباحث مكافحة الرشوة بالأموال العامة بناء على شكوى تقدم بها ٧ مدرسين بإحدى مدارس الجـــيزة الإعداديـــة بضبـــط مديـــر الإدارة التعليمية لشمال الجيزة ووكيل الإدارة ومدير التعليم الإعدادى وناظر المدرسة لاتهامهم بفرض إتاوات شهرية على المدرسين للسماح لهم بإعطاء دروس تقوية .

أما أخطر ما نشرته الصحف بالفعل فيحتاج إلى وقفة ، فقد كنا نسمع الكثـــير عـــن سطوة د.محمد أبو العلا وكيل أول وزارة التربية سابقا وبعض السلوكيات ، وقدرتـــه على الاستمرار طوال عهود وزراء مختلفين ، وفى مرة كنت أصحب د.فتحى سرور فى سيارته بالبحرين أثناء أحد المؤتمرات فى أكتوبر عام ١٩٨٧ ووجهـــت إليـــه ســـؤالا مباشرا كيف أنه وهو أستاذ القانون الجنائى لا يتنبه إلى ما يثار عن د.أبـــو العـــلا ؟

فابتسم وقال أنه ليس غافلا ، وإنما يجمع البيانات والمعلومات ، وسوف يجىء اليـــوم الذى يلف فيه الحبل حول عنقه !

وإذا بالأهرام تنشر فى ١٩٨٨/٤/١٧عن قرار مدير النيابة الإدارية إحالة د٠محمد أبو العلا ورجب محمد الصعيدى وكيل وزارة التربية إلى المحكمة التأديبيـــة بمجلـس الدولة لأنهما استغلا سلطات وظيفتهما فى الحصول على مبالغ مالية باهظة من مراكز الكتب على نحو لا يتناسب مع ما أدياه من أعمال محدودة فى هذا الخصوص ، وأنهمـا تقاعسا عن سداد الضرائب المستحقة عن الحوافز والمكافـآت التـى حصـلا عليهـا بالمخالفة لقانون الضرائب على الدخل ٠ كما نسبت النيابـة الإداريـة للسـيد رجـب الصعيدى تهمة الجمع بين وظيفتين فقد جمع بين عمل آخر إلى جانب وظيفته لا يتفـق ومقتضياتها حيث تولى إدارة مركز الكتب المترجمة لمدرستى النصر بمصـر الجديـدة ودى لاسال بالظاهر الخاضعتين لإشراف مدير التعليم الخاص السابق بـوزارة التعليـم ودون موافقة الوزارة وعضويته للجنتين العليا والعامة ٠

وكانت اللجنتان قد تم تشكيلهما بناء على نظام العمل الذى وضعـه نـائب وزيـر التربية عام ١٩٨٢(كان منصور حسين) ٠ وأكدت النيابة فى تحقيقاتها أن أعضـاء اللجنتين قد استغلوا وظائفهم فى الحصول على مكاسب مالية ضخمة فى صورة حوافز لا تتناسب مع ما بذلوه من جهد محدود حيث حصلوا على حوافز قدرها مليـون و٨٠٦ آلاف جنيه !! وعلى سبيل المثال فقد حصل محامى الجمعية التعاونية التعليمية العامـة للمعاهد القومية على مبلغ ١٣٩٩٠٠جنيها مقابل عمل لا يتعدى إعداده نموذج عقد مع المؤلفين والمطابع فى عام ١٩٨٢ ، وكان نصيب مدير عام التعليم الخاص ٢٦٩٧٨٤ جنيها ، فكم حصل سيادة نائب الوزير ووكيله الأول ؟!!

وتتكرر قضية آداب غير التى أشرنا إليها ، كما قرأنا فى جريدة الميدان يوم ٧أبريل عام ١٩٩٨ فقد قام رشدى عويضة ناظر ثانوى سابق باستئجار شقة بشـبرا لإعطـاء الدروس الخصوصية ، ونتيجة لأنه كان ذائع الصيت فى تدريس اللغة الإنجليزية توالت عليه أعداد غفيرة من الطلبة والطالبات لإعطائهم دروسا فـى اللغـة ، وكـان يقبـل التدريس للطالبات فقط بحجة أنه يتعامل معهن بشكل جيد أفضل من الطلبـة ٠ وقـام

بتعيين فتاتين تعملان كسكرتارية لتحديد المواعيد ، وكانتا ، للأسف ساقطتين ، وبمرور الوقت استطاع استدراج ١٥ فتاة تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٢٠ سنة ٠ وكان يقوم أثناء إعطائهن الحصة بمداعبتهن ، فهو بالنسبة لهن كأب أو جد فيتحسس أجسادهن ويجلسهن فوق ساقيه حتى استطاع السيطرة عليهن بإثارة شهوتهن ، وهنا بدأ فى وضع جدول حصص لممارسة الجنس فقط مع الشباب الراغبين ، ولم يكن أولياء الأمور يعلمون ماذا يحدث لبناتهم حتى تم القبض على الناظر السابق ودوهم وكره !!

وأخيرا نشرت جريدة الميدان فى ٣٠ يونية ١٩٩٨ تحقيقا لعلاء شديد تساءل فى بدايته :

لماذا تم استبعاد وكيل وزارة التربية فجأة ؟ ولماذا منح وزير التربية مسئولا كبيرا فى وزارته أجازة مفتوحة بدون مرتب ؟ ثم يجيب المحرر أن الحقيقة وراء القرار فضيحة جنسية حدثت داخل مكتب المسئول الكبير فى ديوان عام وزارة التربية !! فقد طلبت سيدة قال من رأوها أنها على جانب كبير من الجمال ، مقابلة المسئول الكبير كى تعرض عليه مشكلة صادفت نجلها وكان المسئول مختصا بالخدمات التى تقع فى دائرتها مثل هذه المشكلة ، وبعد دقائق من دخول السيدة سمعوا صراخها ٠٠ قالت أن المسئول قد تحرش بها جنسيا وتقدمت بشكوى بذلك ، لكن تم فرض حالة من التكتم الشديد حول القضية !!

فشيمة أهل البيت كلهم الرقص !!

هذه نماذج متعددة من قيادات تعليمية بدءا من نائب وزير فوكيل أول فوكيل فمدير مديرية فوكيل فناظر مدرسة ٠٠ إلخ ارتكبت ما أشرنا إليه من جرائم وانحرافات ، فماذا ننتظر من مرؤوسيهم من المدرسين ؟ بطبيعة الحال فنحن بعيدون تماما عن تسويد الصورة ، فهذه القيادات " آحاد " ، لكننا نقول فى نفس الوقت أن ما يضبط عادة إنما لا يكون هو كل من يفعل المحرم ، وليس كل ما ضبط نشر عنه ، وفضلا عن ذلك فنحن لم نمسح كل الصحف ، فمعظم ما نشير إليه من " الأهرام " ، ومعروف أن الأهرام ربما يكون أقل الصحف نشرا لمثل هذه الجرائم والانحرافات٠

إن هذا يصدق كذلك على ما سوف نشير إليه من جرائم المدرسين ، وكان تركيزنا ، كما سوف يلاحظ القارىء ، على أواسط الثمانينات ، اكتفاء بذلك ، على أساس أن ماحدث قبلها أو بعدها فهو يسير عادة على نفس المسار من حيث النوعية والأساليب والاتجاه ، وفضلا عن ذلك فقد وجهنا إحدى الباحثات (د٠هدى حسن حسن بتربية حلوان) إلى أن تجعل من هذا الموضوع قضية بحث كامل ، وتم ذلك بالفعل ، لا أن يكون مجرد جزئية فى كتاب ، يغلب عليه الرصد والتسجيل ، لا التحليل والتفسير٠

ففى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٥/٩/٧ أن مدرسة رياضيات بمعهد معلمات قد تزوجت من ناظر مدرسة إعدادية بإحدى المحافظات وهى على ذمة زوج آخر ٠ تم اكتشاف ذلك مصادفة عندما عثر شقيق المدرسة على رسائل غرامية متبادلة بين ناظر المدرسة وشقيقته ، فأبلغ مديرية التربية والتعليم التى أحالت الشكوى للشئون القانونية لإجراء تحقيق إدارى ٠ وبفحص ملف المدرسة تبين وجود وثيقة عقد زواج تفيد زواجها فى يونية ١٩٨٣ صادرة من الإزبكية ، وأن هذا الزواج تم وهى فى عصمة زوجها الأول وأثناء قيام رابطة الزوجية بينهما ، وكان الناظر يعلم أنها متزوجة ، وشهد مأذون الإزبكية أنها أقرت عند عقد الزواج أنها بكر لم يسبق لها الزواج ، وشهد الشهود بذلك ، ولذلك رأت المديرية التعليمية عدم أمانة كل من الناظر والمدرسة وهما مسئولان عن قيادة وتربية النشء وتم إيقافهما عن العمل ، وبدء إجراءات تحويلهما لمحكمة الجنايات ٠

وفى نفس العدد من أخبار اليوم نجد حادثة يقول المحرر فيها أن تاجرا للسيارات يتزعم عصابة لبيع السيارات المسروقة بمدينة كفر الشيخ ، وأنه يستعين بطالب فاشل وخردواتى لسرقة السيارات كاملة ، وبعد ذلك يقوم عن طريق باقى أفراد العصابة وهم أربعة، أحدهم مدرس ثانوى ، بتغيير الأرقام المعدنية للسيارات المسروقة وتزوير الأوراق الخاصة بكل منها للتصرف فيها بالبيع ٠

وفى جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٩أن مدرسا بمدرسة حياة الابتدائية بمدينة الإبراهيمية بمحافظة الشرقية قام بالاتجار فى المخدرات بالتعاون مع أحد الأشقياء الخطرين ، وبتفتيشه عثر معه على ٥ طرب كبيرة الحجم من الحشيش ٠

فإذا جئنا إلى عام ١٩٨٦ فسوف نجد أن جريدة الأهالى تنشر فى ٣/٢ عن نشوب معركة بين المدرسين فى مدرسة " قصر الجبالى " الابتدائية بالفيوم ، سبب المعركة هو إهمال عدد من المدرسين يسكنون قريتهم (الزلة) وهى قرية يوسف والى أمين الحزب الوطنى ، وحضورهم متأخرين بعد بداية الحصص أو غيابهم عن بعضها . اعترض أحد المدرسين من أبناء قصر الجبالى على هذا الإهمال ، فتصدى له أربعة منهم واستخدم أحدهم مطواة فى تهديد المدرسين ، صدر قرار من المحافظ ، بعد تحقيق ، بنقل المدرسين الأربعة ، لكن جهودا بذلت لإلغاء القرار حيث قد تبين أن المدرس الذى استخدم مطواة قريب ليوسف والى!

وفى أهرام ١٩٨٦/١٢/٢ أن مباحث الأحداث بالجيزة قد كشفت سر اختفاء العدادات من مخازن إحدى الشركات . تبين أن مدرسا بمركز تدريب يتزعم عصابة تضم فنى ديكور وطالبا بمعهد التدريب تمكنوا من الاستيلاء على ثلاثة آلاف عداد قدرت قيمتها بمائة الف جنيه استوردتها الشركة من ألمانيا ويتم تركيبها بالمنازل ، على فترات مختلفة وباعوها لتاجرين .

أما فى عام ١٩٨٧ فقد نشرت أخبار اليوم فى١/٣٠ أن مدير مباحث الجوازات قد تلقى بلاغا من محاسب بالإدارة التعليمية بالشرقية ومفتش بهيئة التأمينات بنفس المدينة ، قالا أنهما تعرفا على مدرس قام بالإعلان وسط المواطنين بأنه يستطيع تسفير من يرغب العمل فى الخارج بعد حصوله على ٧٣ تأشيرة دخول إلى الكويت ، وأنه على صلة بضابط كبير بمصلحة الجوازات يقوم بتسهيل إجراءات السفر. وأضاف المبلغان أنهما قاما بدفع مبلغ ٣ آلاف جنيه لكل واحد منهما مقابل تسفيرهما إلى الكويت ، وتبين أن ما ادعاه المدرس كذب ونصب !

وفى ١/٣١ نشر الأهرام أن والد تلميذة بالسادسة الابتدائية اتفق مع مدرس ابتدائى على إعطائها دروسا خصوصية ، وبعد نجاحها وانتقالها إلى الصف الأول الإعدادى لاحظت الأسرة عليها حملا ، ووضعت بالفعل ولدا واعترف المدرس بسابق وجود علاقة مع التلميذة وقام بعقد قرانه عليها حتى يخلى نفسه من المسئولية الجنائية ، لكنه طلقها بعد شهر ، وقضت المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة تأسيسا على أنه "

خان الأمانة وهوى إلى الدرك الأسفل من الانحطاط مع تلميذة صغيرة كان من المفروض أن يكون لها بمكانة الأب ، وأنه ممن ينتمون إلى أسرة التربية والتعليم الذين ناطت بهم الدولة تقويم النشء ، ومن ثم يجب أن يكونوا فوق الشبهات ، وعليهم أن يتحلوا بأرفع الفضائل وأسماها وأن يبتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم ! .

وفى أخبار اليوم فى ١٩٨٧/٢/١٣ أن مدرسا للغة الإنجليزية جاء من محافظة الشرقية ليجلس فى مطعم أحد الفنادق الكبرى :

- ممكن غداء كامل ؟
- ممكن كمان لحم مشوى ؟
- وياريت تجيبوا استاكوزا ومعها جمبرى مشوى !
- وياسلام لو الحلو .. أم على !

وظل المدرس يأكل حتى انتفخت بطنه بكميات الطعام والحلوى الهائلة ، وعندما أحضروا له الفاتورة ، قال لهم بنفس الأدب :

- مفيش فلوس .. ممكن أشتغل عندك بثمن الطعام ؟

وفى عدد أخبار اليوم فى ١٩٨٧/٣/١٤ ، ضبط مدرس لغة إنجليزية بمدرسة ثانوية بمحافظة نائية لاتهامه بسرقة سيارة من أمام مستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة وتشكيله عصابة بالتعاون مع اثنين من الميكانيكيين لسرقة السيارات من القاهرة وبيعها بمحافظته ، وعلل المدرس ما فعله بأنه يعانى من ضائقة مالية ويمر بظروف صعبة !

أما أهرام ١٩٨٧/٣/٢٣ فقد أشار إلى حكم محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة فهيمة أحمد غنيم مدرسة أولى لغة إنجليزية بمدرسة سيدى بشر للبنات بالإسكندرية بالأشغال الشاقة خمس سنوات ، ذلك أنها حضرت إلى القاهرة وتوجهت إلى شقة صديقها الموظف فاروق حمادة وفتحتها بمفتاح كانت تحتفظ به وقامت بقطع خراطيم أنبوبتى بوتاجاز بالشقة بحيث يتسرب منهما الغاز ببطء ثم أشعلت شمعة فى حجرة النوم وغادرت الشقة ، وفوجىء السكان بانفجار داخل الشقة واندلاع النار بشدة ، وكان ذلك انتقاما من الصديق الذى رفض الزواج منها .

وفى أهرام ١٩٨٧/٤/٨ أن مباحث مكافحة جرائم الآداب بالقليوبية قد ألقت القبض على موظف بإدارة بنها التعليمية وزوجته المدرسة بتهمة إدارة مسكنهما للأعمال المنافية للآداب !!

أما فى ٤/١٣ من نفس العام فقد نشر الأهرام عن إلقاء مباحث الجيزة القبض على ٤ أشقاء يتزعمهم شقيقهم الأكبر وهو مدرس ابتدائى ، قتلوا جارتهم الثرية بعد أن تسللوا إليها ليلا عن طريق سطح المنزل لسرقتها ولم يعثروا على أى شىء!

وفى جريدة الأخبار الصادرة يوم الجمعة ١٩٨٨/٣/٤ : عاد الطفل إلى والدته يصرخ من الألم بأصابعه وأظافره وأخبرها أن مدرسة العربى بالمدرسة الفرنسية بمصر الجديدة ضربته بسيف المسطرة ، وذهبت الأم إلى المدرسة فى اليوم التالى وتوسلت إلى المدرسة أن تعامل الطفل برفق ففوجئت بعدد من أولياء الأمور لهم نفس الشكوى ، وإذا بالمدرسة تدخل على أولياء الأمور وتتلفظ بألفاظ نابية ، واضطرت الناظرة أن تعتذر للجميع بحجة أن المدرسة زوجها سافر إلى الكويت وتركها وحيدة فساءت حالتها النفسية ، ولكن فى اليوم التالى ذهبت الأم لإحضار نجلها فوجدته يصرخ ويبكى وفى يديه جروح أعجزته عن الدراسة والاستذكار وعلمت أن المدرسة ضربت نجلها ضربا مبرحا لأن والدته تقدمت بشكوى ضدها .

وفى جريدة الأخبار بيتاريخ ١٩٨٨/٣/١١ أن أهالى شارع الجلاء بالمنصورة لاحظوا كثرة المترددين على شقة مدرس بإحدى المدارس الإعدادية ، ولاحظوا دخول المواطنين وهم يترنحون ويبدوا عليهم التعب والإرهاق ، وعند خروجهم يراهم أهل الحى فى قمة النشاط . وبعد التحريات تبين أن المدرس ، بالاشتراك مع ولديه ، يدير شقته لإعطاء حقن " الماكستون فورت " و" الألفكامفين " لزبائنه من المدمنين .

أما جريدة الوفد فى ١٩٨٨/٤/٢١ فقد نشرت عن إحالة النيابة الإدارية ٦ مدرسين بالتعليم الثانوى ورئيسة قسم بالتعليم الفنى بإدارة غرب القاهرة التعليمية للمحاكمة التأديبية لتورطهم فى ارتكاب أعمال منافية للآداب مع طالبات مدرسة تجارية ، بعد استدراجهن وتهديدهن بالرسوب . وكشفت التحريات عن استدراج الذئاب الستة عددا

كبيرا من ضحاياهم من طالبات المدرسة إلى العديد من الشـــقق المفروشـــة وفقدهـــن عذريتهن بحجة إعطاء دروس خصوصية ٠

وفى ١٩٨٨/١٢/٢ خبر بالأهرام عن الحكم بالإعدام شنقا على السيد سليم إبراهيم مدرس رياضيات ومقيم بالصالحية مركز فاقوس ، إذ أنه ذهب إلى مطلقتـــه بالمعـــادى واستدرجها ليلا بحجة أنه سوف يعيدها إلى عصمته ، وعند مصرف بحر البقر بفاقوس شرقية انهال عليها طعنا بالسكين ، ثم انهال بالسكين أيضا على طفلته الصغيرة التـــى كانت معها وكانت تبلغ من العمر سنتين ٠ ثم ذهب إلى اثنين اتفق معهما علـــى قتـــل ولدين له : أحمد (٤سنوات) ، عبد الله ، (٦سنوات) ، واستدرج الثلاثة الطفلين إلـــى حديقة مانجو بمنطقة الحسينية شرقية وقدموا لهما شرابا بـــه مبيـــد حشـــرى ســـام ، وعندما سأل أحد الطفلين والده عن هذا الشراب أخبره بأنه مياه غازيـــة ، ثـــم دفنـــوا جثتيهما فى حفرة داخل الحديقة بملابسهما !!

البطة العرجـــــــاء :

من المعروف أن نقابة المعلمين هى أضخم نقابة حيث أنها تضم ما يزيد قليلا على أربع أخماس مليار معلم ، لكنها دائما مصدر شكوى من المعلمين أنفســـهم ، وعندمـــا تثار قضايا كبرى تمس المعلمين لا نسمع لها صوتا ، إذ لا يمكن أن تعد من جماعـــات الضغط فى المجتمع ، فهذه المسائل المتعددة التى نثيرها ، لا نجد صوتا للنقابة إزاءها : الدروس الخصوصية ، خصخصة التعليم ، أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية ، الغش فى الامتحانات ، هذه الصورة المهزوزة السيئة التى أصبحت للمعلمين ٠٠ إلخ ٠ ومن ضمن أسباب كثيرة ، ربما نستطيع الإشارة إلى أحدها هنا وهو حـــرص الســـلطة على أن يكون أحد رجالها على رأسها ، مع أن مشروعية النقابة أنها تمثل العاملين فى مواجهة أصحاب العمل أو المسئولين عنه ، فهل يجوز- مثلا - أن يكون رئيس مجلس الشعب هو رئيس مجلس الوزراء ؟ !

هكذا رأينا كمال الدين حسين ، وزير التربية سنوات طويلة فى عهد الثورة ، وكذلك السيد يوسف ، نقيبان للمعلمين ، ثم أصبح مسئول تال نقيبا كما رأينا بالنسبة لمحمـــد

محمود رضوان ، الذى كان وكيلا للوزارة ، ومنصور حسين حيث كان نقيبا ونائبا للوزير ، وعندما أصبح وزيرا ظل نقيبا ، والآن النقيب هو د٠مصطفى كمال حلمى ، وهو فى نفس الوقت رئيس مجلس الشورى ، ومهما كانت صورة رئيس هذا المجلس من حيث ما يجب أن يكون ، إلا أننا جميعا نعلم أنه أحد أعمدة السلطة السياسية ، فضلا عن أنه ، كما هو معروف ، لم يكن معلما فى وزارة التربية ، صحيح أن اسمها نقابة المهن التعليمية ويبيح قانونها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات أن يكونوا أعضاء بها إلا أن ما يحدث فعلا أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بعيدون عن هذه النقابة ، وفضلا عن ذلك فالدكتور حلمى بعيد عن مهنة التدريس الجامعى منذ ما يقرب من ربع قرن ، على أقل تقدير ٠٠ نقول هذا على الرغم مما هو معروف عن الرجل من دماثة الخلق وطيب المعشر وعفة اللسان ٠

وقد كتب " محمد عبد الرحمن طبل " ، معلم قديم ونقابى ، فى جريدة الشعب فى ١٩٨٧/٧/٣١مقالا بعنوان (أطالب بإلغاء قانون نقابة المهن التعليمية) ، ذكر فيه أن سبق أن تقدم المعلمون بمذكرات وافية تتضمن المشكلات التى يعانون منها والحلول الكفيلة بالقضاء عليها للمسئولين على اختلاف مواقعهم ، ولكن للأسف لم تؤت ثمارها ، فيما يقول ٠وهو يفسر عدم الوصول إلى ما يأمل فيه بأنه يرجع إلى سياسة القنوات الشرعية ، وأن المطالب والمذكرات لابد أن تقدمها وتتبناها قناة شرعية ، والقناة الشرعية لا يمكن أن تؤدى مهمتها إلا إذا كانت معبرة عن الآمال والآلام ، وكانت نبضا حقيقيا لمن تمثلهم ، وكانت نتيجة اختيار حر سليم لا ضغط فيه ولا إجبار ولا تزييف ولا تزوير ٠

وبالتالى فإن عدم تحقق كل هذا يجعل من القناة الموصوفة بالشرعية لا فائدة منها ٠٠ بطة عرجاء ، بل الضرر كل الضرر فى وجودها ، والسكوت والخيانة فى السكوت عنها ، وعدم التصدى لها ٠ ويرى طبل أن المعاناة التى يقاسيها جميع المعلمين ، لا سبب لها إلا هذه السلبية التى تسيطر على الغالبية ، وهذا الصمت الذى يخيم على الجميع ٠ ويتهم كاتبنا نقابة المعلمين بأنها منذ إنشائها عام ١٩٥٦ حتى وقت كتابة المقال لم تقم بعمل يحسب لها ويذكره المعلمون ، ولم تشارك المعلمين آمالهم وآلامهم

فى كثير من الفترات ، بل كانت فىبعض فتراتها " عونا للسلطة عليهم " وطريقا لضياع أموالهم وآمالهم ، وسبيلا ووسيلة للنيل منهم ، والتقليل من شأنهم .

وقد عرج الكاتب بعد هذا إلى بعض قواعد تشكيل النقابة وأموالها وبعض جهود إصلاح وتطوير قانونها دون فائدة تذكر .

وطوال عدة أيام تبنى كاتب الأهرام المعروف (صلاح منتصر) فى عموده اليومى قضية معاشات المدرسين ، ففى عدد الأهرام الصادر فى ١٩٨٧/٨/٢٢ نشر خطابا لأحد المدرسين المحالين للمعاش ، ذكر فيه أن أشد ما يحز فى النفس أن تصدر المهانة " منا فينا " ، فهى إن أتت من غريب فلن تكون أشد إيلاما ، وهذا هو الشعور الذى ينتاب صاحبنا كل ثلاثة شهور حين يتوجه إلى نقابة المعلمين لتسلم المعاش الذى هو بمثابة المكافأة على سنوات طوال ربما زادت عن ٣٥ سنة ، فيجد نفسه يقلب فى المعاش ويعده مرة بعد الأخرى لعله تغير ولكنه فى كل مرة يجده هو نفسه بلا تغيير ٤١ جنيها و٣٠٠ مليم (فى كل ثلاثة شهور) ، ولعلهم يخجلون من صرفه شهريا إذ سيصبح ١٣ جنيها و٧٥٠ مليما فى الشهر !

ويتعجب المدرس من أن نقابة المعلمين تعد أغنى نقابات مصر ـ وتضن على مؤسسيها وترفض زيادة معاشهم مثلما حدث مع التجاريين والزراعيين والصحفيين وغيرهم ، لأن هذه النقابات تعتبر المعاش حقا لأبنائها وليس منة منها ونقباؤها يحاولون زيادة معاشات أفرادها . ويلمح المدرس إلى أن هناك أمورا كثيرة يمكن الإفصاح عنها ولكنه يتحلى بالصبر والتعفف عن طرح العديد من الاتهامات ! بيد أنه فى الوقت نفسه يدعو جميع المنتفعين بمعاش النقابة الامتناع عن صرف نصيبهم عن الشهور الثلاثة التالية (لكتابة المقال) إلا إذا أفاق الكل وحركوا المعاش بالقدر الذى لا يشعر فيه المرء بالمهانة .

ويشعر صلاح منتصر بمقدار الظلم الذى تنضح به هذه الشكوى المعبرة عن مشاعر ألوف من المعلمين ، داعيا النقابة إلى أن تتحرك خطوة إلى الأمام على طريق إنصاف المدرسين المظلومين .

وقام صلاح منتصر فى أهرام ١٩٨٧/٩/٩/١ بنشر رد لنقيب المعلمين فى ذلك الوقت وهو منصور حسين ، أوضح فيه :

١- حتى قبل سنة ١٩٨٠ لم تكن النقابة تصرف معاشا شاملا ودائما وموروثا ٠ وكان يصرف فقط لكل عضو معاش الدفعة الواحدة وقدره مائة جنيه يصرفها العضو عند تقاعده وبعدها تنقطع صلته بالنقابة ، وكان هذا النظام يكلف النقابة سنويا بضعة آلاف من الجنيهات كانت تنهض بها موارد صندوق المعاشات فى ذلك الوقت ٠

٢ - فى مايو ٨٠ صدر قانون جديد للمعاشات يكفل معاشا ثابتا ودائما وموروثا قدره ١٢ جنيها ، زيد بعد ذلك إلى ١٥ جنيها دون ما أية زيادة فى الموارد ٠

٣ - أن صرف المعاش كل ثلاثة أشهر جاء استجابة لاستفتاء تم على مستوى أصحاب المعاشات والنقابات الفرعية استهدافا لتجميع المبلغ حتى يفيد واختصارا لإجراءات الصرف كل شهر وترشيدا للتكاليف ٠

٤ - تقتصر الموارد أساسا على الاشتراك المقرر على الأعضاء وهو متدرج حسب سنوات الخدمة : ٦ جنيهات فى السنوات الخمس الأولى ، و٩ جنيهات للسنوات الخمس التالية ، و١٢ جنيها لباقى سنوات الخدمة ، وهذا المبلغ هو أقل اشتراك على مستوى النقابات كافة ٠ ومن كل اشتراك وبحكم القانون يوجه ٥٠٠ مليم للنقابة العامة و٢٠٠ مليم للمجلة و٢٠٠ مليم للنقابة الفرعية ، و٣٠٠ مليم للجنة النقابية ، وباقى الاشتراك يوجه لصندوق المعاشات ٠

ويستكمل النقيب رده فى أهرام ١٩٨٧/٩/٦ بأن عدد المستحقين للمعاش يبلغ نحو ١٠٪ من عدد أعضاء النقابة ، وبناء على كلامه " لا ينبغى توجيه كافة موارد النقابة إلى المعاشات على حساب الغالبية العظمى من الأعضاء " ، ثم يورد صاحبنا بعض البيانات :

١- بلغت الموارد الأساسية لصندوق المعاشات فى ميزانية ٨٦ من اشتراكات للأعضاء والمعارين منهم ونسبة ٥٠٪ من نصف العلاوة لمرة واحدة ورسوم قيد وطوابع دمغة نحو ثمانية ملايين جنيه ٠

٢- بلغت قيمة المعاشات المنصرفة عام ٨٦ والتى أفاد منها نحو ٥٠ ألف حالة تسعة ملايين جنيه ، وهذه القيمة فى زيادة سنوية مطردة بحكم زيادة عدد الحالات ٠

٣- أمكن تغطية الأعباء الفعلية التى يتضح أنها تقرب من المليون جنيه من الاستثمار وإعانة الدولة .

ثم يضيف النقيب أن خدمات النقابة ليست مقصورة على المعاشات فحسب فهناك النوادى والمصايف والإسكان والعلاج والإعانات والاستثمار ورحلات الحج والعمرة .

ومن الطريف والمؤلم فى الوقت نفسه (!) ما نشره صلاح منتصر فى أهرام ١٩٨٧/٩/٦ لمدرس بالأزهر قال فيها أن كلمة الكاتب عن معاشات المدرسين حركت فى مدرسى الأزهر الشريف الغيظ والحقد على نقابة أزهرهم التى يبدو - حسب تعبير المدرس - أن اهتمامها بتنظيم اصطياف كبار العاملين بالأزهر يغطى على أى اهتمام آخر ناسية أن دورها أكبر من ذلك بكثير ، فمدرسو الأزهر يدفعون اشتراكهم شهريا للنقابة ، ومع ذلك فهم لا يعرفون لهم نقيبا ، وإذا كانت نقابة المعلمين المعروفة تدفع لمدرسيها بعد المعاش مبالغ ضئيلة فنقابة الأزهر لا تدفع معاشا على الإطلاق !

وفى عدد الأهالى فى ١٩٨٧/١٠/٢٨ نشر عبد الحميد كمال تحقيقا بعنوان :(قبل أن ينفجر المعلمون . المدرسون يصرخون ، والنقابة تغازل الحكومة بالصمت) ، ومما جاء فيه أن التحركات الجزئية المتفرقة للمعلمين بالمحافظات المختلفة تنذر بانفجار عام ما لم يتم حل مشكلاتهم بعد أن تفاقمت همومهم المعيشية والوظيفية (الترقيات - المرتبات - العلاوات - الإسكان .. وغيرها)، ففى أغسطس السابق هدد المعلمون بالسويس بالاعتصام بمقر نقابتهم وأرسلوا برقيات للمسئولين والأجهزة الأمنية احتجاجا على تأخر درجاتهم المالية وتسوية أوضاعهم . وقام معلمان بالإضراب عن الطعام داخل المستشفى العام احتجاجا على سوء الإدارة منذ فترة ليست طويلة .

وأضاف المحرر أنه فى أكتوبر ٨٦ تظاهر ٥٠٠ معلما بمحافظة كفر الشيخ ضد مدير الإدارة التعليمية لتدخله فى انتخابات الجمعية الاستهلاكية وتراخيه عن حل مشكلاتهم . وفى نوفمبر من نفس العام وزع المعلمون فى القاهرة بيانا ضد وزير وزير التعليم والنقيب لموقفه السلبى أمام رفع البدلات ومكافأة المعلمين ، وفضح البيان الفساد داخل الوزارة . وفى أبريل ٨٧ أثناء انعقاد الجمعية العمومية التاسعة

والعشرين لنقابة المعلمين هتف المعلمون أعضاء الجمعية العمومية (١٥٠٠) معلما ونادوا بالإصلاح وتسوية أوضاعهم أثناء كلمة الوزير ، وترك جمهور كبير من المعلمين الاجتماع احتجاجا على عدم استجابة الوزير لهتافهم ومطالبهم .

وفى مقابل ذلك تغازل النقابة الحكومة وتنافقها ، وضرب المحرر مثالا بأن منصور حسين النقيب وقف ليخاطب رئيس مجلس الشورى فى أحد اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة بقوله :" لقد اثقلنا عليك وكنت كريما معطاء ، ولقد أسعدت ليلتنا بالرغم من أننا نعرف أن أمامك أعباء كثيرة غدا فى رئاسة مجلس الشورى " ، ثم حمله رسالة إلى الرئيس مبارك ظن المعلمون أنها تحمل مطالبهم ، إلا أن النقيب قال " إننى أحسب أن المعلم يسأل الله أن يقوى الرئيس الذى يتحمل أعباء كثيرة ولا يطلب المعلم سوى رفع الأحمال عن رئيس الجمهورية " !!

وذكر المحرر القارىء بنفاق مماثل مارسه النقيب السابق قبل منصور حسين وهو محمد محمود رضوان الذى خاطب الرئيس الراحل أنور السادات فى اجتماع للمعلمين بقوله " فى عصركم الزاهر الميمون إيجابيات كثيرة ، فالمعلمون فى الولايات المتحدة لا يتقاضون أجورهم فى فصل الصيف أما نحن فى مصر فنصرف للمعلمين الأجور صيفا وشتاء ، وحتى المعلمات فى كثير من دول العالم لا يتساوون فى الأجر مع المعلمين " !

وينقل المحرر بعض البيانات الخاصة بأوضاع مالية للنقابة لا نستطيع تأكيدها أو نفيها حيث أنها غير مصحوبة بما يؤكدها ، لكننا لا نملك إلا إثباتها مستندين إلى المنطق القائل " العهدة على الراوى " ، فالنقابة تستثمر أموالها فى شكل أسهم وودائع ثابتة لها أرباح كبيرة فى عدد من البنوك منها : الأهلى ومصر الرئيسى وعدد من الفروع ، بالإضافة إلى مساهمة النقابة فى بنك التجارة والتنمية ، والمساهمة فى عدد من المشروعات والشركات منها : الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية وبسكو مصر والحديد والصلب والإسلامية للتجارة وشركة الطباعة والنشر والاقتصادية لتنمية الخدمات السياحية والاقتصادية للتنمية الغذائية الخدمات الغذائية ، بالإضافة إلى موارد النقابة من الاشتراكات والكارنيهات ورسوم العضوية وإيرادات شواطىء رأس البر والمنتزة وشاطىء نادى النقابة وصالات الأفراح وإيرادات فندق البرج وطوابع النقابة

على جميع الشهادات الدراسية وعلى جميع الطلاب فى مصـــر والمعلميـــن المعـــارين بالخارج وحصة تأليف الكتب الدراسية وغيرها مـــن إيـــرادات لمستشـــفى المعلميـــن والصيدلية والأراضى التى تستغلها النقابة فى المحافظات المختلفة .

وكمثال للإنفاق غير السوى يذكر المحرر أن النقابة تصرف أكثر مـــن ٣٦٣ الـــف جنيه على مجلة الرائد التى تصدرها النقابة فصلية ، أى كل ثلاثة شـــهور ، ولا تصـــل إلى المعلمين ، ويشير المحرر إلى رسالة ماجيستير لعواطف رحومة عن النقابة (ذكر خطأ أنها دكتوراه ، حيث شاركت فى مناقشتها) جاء فيهـــا أن ٩٦,٥٪ مـــن معلمـــى المرحلة الابتدائية و٨٨٪ من الإعدادى و٩٠,٧٪ من معلمى الثانوى أكدوا أن المجلة لا تصل إليهم . والغريب أن النقابة تدعم المجلة سنويا بما لا يقل عن ٨٠ الف جنيـــه ، هذا إلى تخلف موادها وسوء إخراجها وقلة اهتمامها بقضايا المعلمين ، وسيطرة قلـــة محدودة على تحريرها .

وعاد نفس المحرر (عبد الحميد كمال) فى عدد آخر من الأهالى فى ١٩٨٨،/٤/١٢ ليعيد بعضا مما أثاره فى تحقيقه السابق ، وربما يمكن إضافة قوله أن ميزانية صندوق المعاشات تشير إلى أن النقابة صرفت ما يقرب من نصف مليون جنيـــه كمصروفـــات إدارية وبدلات انتقال ، وعمولات تحصيل منها أكثر من ١٢ ألف جنيـــه علـــى الإدارة الكتابية خلال عام بينما الموازنة الجديدة للصندوق ترصـــد مبلـــغ ٣١٠ ألـــف جنيـــه للمصروفات الإدارية لعام ١٩٨٩/٨٨، وفى الوقت الذى يعـــانى فيـــه المعلمـــون مـــن أمراض المهنة المتعددة ويعجزون عن العلاج لارتفاع أسعار العلاج والأدويـــة ولقلـــة الأجور والمرتبات والحوافز نجد النقابة ترصد مبلغ ١٨ ألف جنيه فقط علـــى رعايـــة المعلمين صحيا فى المحافظات ، بينما أنفقت النقابة أكثر من ٣٩٣ الف جنيـــه أجـــورا للأطباء وبدلات وعمولات بمستشفى المعلمين بالقاهرة ، وترصد الموازنة الجديدة ثلاثة أرباع مليون جنيه لنفس الغرض ، بالإضافة إلى ١٥٤ الف جنيه لصيانة وإصلاحـــات المستشفى .

وفى مقال لمحمد طبل فى جريدة الشعب فى ١٩٨٨/٤/٢٦ بعض الآراء عن إصلاح وتطوير التعليم ، جاء فيها مما يخص الوضع النقابى ، إشارة إلى قرار الـــوزارة رقـــم

٢١٣ بتاريخ ٨٧/١١/١ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العـــاملين بمديريـــات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة وما أثاره من بلبلة واختلافـــات فـــى التفسير والتنفيذ وما عليه من ملاحظات أهمها :

ضرورة رفع نصيب الوزارة فى كل الدرجات التى تتناسب مع كـــم العـــاملين فيهـــا وخاصة درجات الإدارة العليا ، وتطبيق قواعد الإصلاح والرسوب مرة أخـــرى نظـــرا لسبق الوزارات للتربية والتعليم ، وأن تتم الترقيات الماديـــة بأقدميـــة موحـــدة علـــى مستوى الجمهورية بحيث لا تسبق أى محافظة أخرى فى هذه الأقدمية حتى نقضى على التناقض الموجود بين أبناء الوزارة الواحدة والدفعة الواحدة ووضـــع الحـــد الأقصـــى للترقيات وعدم الاكتفاء بوضع الحد الأدنى لأن المعلمين جميعا قضوا الحـــد الأدنـــى ، وحتى يسد الباب على المستغلين لقضاء الحد الأدنى وأن يؤخذ فى الاعتبـــار مراعـــاة نفس شروط الترقية المادية عند الترقية الأدبية بالنسب الواردة فى قرار ٤٧ لسنة ٧٨

وفى أهالى ١٩٨٨/٣/٩ تفاصيل لا نريد أن نزعج القارىء بها وردت فى التحقيـــق الصحفى الذى قام به (محمد حمدينو) أشار فيه إلـــى تعـــدد حـــوادث النصـــب علـــى المواطنين فى ظل الحاجة إلى السكن ، وتعددت شكاوى الضحايا إلى أجهـــزة المدعـــى الاشتراكى والنيابة والشرطة يتهمون أشخاصا بعينهم استغلوا حاجتهم للمسكن ونصبوا عليهم . والجديد هذه المرة أن الشكوى ليست ضد شخص معين ، لكنها ضـــد اللجنـــة النقابية لمعلمى وسط الإسكندرية ، والتهمة هى الاستيلاء على ما يقرب مـــن مليونـــى جنيه من أموال المعلمين تحت زعم إقامة مدينة سكنية بمنطقة كينج مريوط !!

أما آخر ما توافر لدينا ، فهو ما نشر فى جريدة الأخبار فـــى ١٩٨٨/٦/١٥ عـــن كشف مباحث الأموال العامة عن انحرافات خطيرة فى النقابة العامة للمهن التعليمية و٣ من النقابات الفرعية ، بمصر الجديدة وشمال القاهرة والشرقية ، وكشفت التحريات أن أعضاء مجلس النقابة العامة يتلاعبون فى عملية تأجير نادى المعلمين بالجزيرة وبيـــع طوابع التمغة الخاصة بالنقابة والحصول على بدلات انتقال ومكافآت بدون وجه حق !!

والحق أننا لا نملك ما يمكن قوله تعليقا على بعض ما أمكن ذكـــره عـــن أوضـــاع النقابة التى من المفروض أن تكون ناطقة بلسان حال المعلمين وراعية لهم وحاضنـــة لمطالبهم ، لكن لإنها ، غالبا ، وبحكم تقاليد وتنظيمات قديمة ، لا تتيح الفرصة للقواعد العامة لكافة المعلمين أن تختار ممثليها ، فقدت الصفـــة الديموقراطيـــة ، فكـــان مـــن الطبيعى أن تكون كما ظهر من مثل ما أشرنا إليه ، مع ضرورة التنبه إلىأنه إنما بعض من كل ، وما خفى كان أعظم كما يقولون !!

لا تكليف بعد اليوم ؟!

المتابع لحركة القبول فى الجامعات المصرية فى السنوات الأخـــيرة يســتطيع أن يلاحظ بكل يسر أن كليات التربية أصبحت فى كثير من الجامعات ، من كليات القمـــة ، نقول هذا على الرغم من تحفظنا على هذا المصطلح ٠ يحدث هذا ، على غير ما كـــان عليه الأمر عبر سنوات طويلة كانت كليات إعداد المعلم فيه لا تتلقى من خريجى التعليم الثانوى إلا من حصلوا على درجات قليلة للغاية ، مما كان يضطر أولوا الأمر إلى تقرير حوفز مالية لطلاب مثل هذه الكليات والمعاهد حتى تشجع الطلاب على الإقبال عليها ٠

ولم تكن هذه الظاهرة الجديدة مؤشرا على تزايـــد فـــى التقديـــر والمكانـــة ، ففـــى الصفحات السابقة مؤشرات تؤكد عدم صحة هذا الاحتمال ، وإنمالأســـباب معروفـــة ، أولها الدروس الخصوصية ، وثانيها فرصة الإعارة (وإن كانت قد أخذت فى التضاؤل) ، لكن السبب الثالث أصبح هو الأهم ، ففى ضوء أزمة البطالة لخريجى معظم الكليات فى الجامعات ، عرف أن خريجى التربية مضمون تعيينهم لأنهم يكلفون بذلك ، ومن ثم فالعمل بالنسبة إليهم بعد التخرج مضمون ٠ لكن عام ١٩٩٨ ما كاد يلملم أوراقه إيذانا بالرحيل حتى فجرت وزارة التربية قنبلتها بإلغاء التكليف ، اتساقا مع نهج الخصخصة ، وترك الأمر لقوى السوق !

لقد فاجأت الوزارة الجميع بنشرها إعلانا تطلب فيه خمسين ألف مدرس من خريجى مختلف كليات الجامعة ، أى ليس شرطا للمتقدم أن يكون قـــد أعـــد خصيصـــا لمهنـــة

التدريس !ونشرت الشعب تحقيقا " لمحمود سلطان " بتاريخ ١٩٩٨/٨ أشار فيه إلى ارتباك كبير أصاب خريجى كليات التربية وخاصة دفعة ٩٨ ، فقرار الوزارة وضعهم على قدم المساواة من حيث شروط القبول للعمل بالتدريس مع خريجى كليات أخرى مثل : الألسن والآداب ودار العلوم والخدمة الاجتماعية وغيرها ، على الرغم من افتراض أن تكون لهم الأولوية فى التعيين ٠ وتساءل خريجو التربيية عن مصيرهم وسط هذا الإقبال الواسع من ذوى المؤهلات الأخرى الذين يزاحمونهم على شغل وظيفة ، التحقوا بكليات التربية أصلا لضمان الفوز بها ؟

واستطلع المحرر رأى عدد من خريجى تربية عين شمس بصفة خاصة ممن توافدوا على الجريدة لعرض شكواهم ، فبالإضافة إلى ما عرضنا له ، نبه بعضهم إلى أن معظم من التحقوا بكليات التربية كانوا من أصحاب المجاميع المرتفعة فى الثانوية العامة ، فكيف يتساوون فى النهاية مع غيرهم فى فرص الحصول على وظيفة ؟

وكان " محمد الضهيرى " عضو مجلس الشعب قد كتب مقالا فى الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢ ، أن القضية هى قضية بطالة خريجى الجامعات التى تتفاقم عاما بعد آخر ، فإذا بوزارة التربية تضيف إلى العاطلين فئة جديدة هى خريجى كليات التربية ٠ ونقل النائب أن لجنة التعليم بمجلس الشعب عندما ناقشت قضية التعليم فى مصر بحضور الوزير ، قال الوزير أن الوزارة تعانى من عجز فى عدد المدرسين ٠ وأخطر ما جد على الساحة عدم تعيين خريجى التربية إلا من خلال إعلان مسابقة وتحطيم ما كان متبعا ، لأن كليات التربية ما أنشئت إلا لإعداد مدرسين ، وبالتالى لا سبيل لخريجيها إلا العمل بالتدريس ، فأين يذهب من لا يتم تعيينه ؟

وحذر النائب من أن هذا الاتجاه الجديد سوف يدفع خريجى الثانوية العامة إلى الانصراف عن الالتحاق بكليات التربية ، وإذا كان هذا سيحدث بالنسبة للسنوات القادمة ، فما هو ذنب عشرات الألوف ممن راهنوا على كليات التربية والتحقوا بها عبر السنوات الثلاث السابقة منصرفين عن الكليات الأخرى ، اعتمادا على أنهم ضامنون لوظيفة التدريس؟

وفى جريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٥ ، كتب محمود غلاب وجهاد عبد المنعم أن أعضاء لجنة التعليم بمجلس الشعب اتهموا الحكومة بالفشل فى السياسة التعليمية وتخليها عن تكليف خريجى كليات التربية فى وظائف التدريس ٠ وطالبوا وزير التعليم ووزير التنمية الإدارية بتوضيح الحقائق للرأى العام ٠ وأكد النائب " سامح عاشور " أنه اتخذ إجراءات رفع دعاوى قضائية نيابة عن خريجى كليات التربية لمطالبة الحكومة بدفع تعويض لهم فى حالة تخليها عن تعيينهم ٠ وقال إن المفروض أن يطبق قرار عدم التكليف فقط على الملتحقين الجدد فى كليات التربية ٠

ونفى وزير التنمية الإدارية أن يكون هناك قرار سابق بتكليف خريجى التربية ، وأن كل ما هنالك أن الخريجين كانوا يعينون بدون إعلان مسابقة ، وأعلن أنه لن يتم مستقبلا تعيين مدرسين إلا عن طريق الإعلان ٠

وكتبت " بهيجة حسين " فى الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٦ حول نفس الجوانب المثارة فى هذه القضية موجهة اللوم إلى وزارة التربية : " وهكذا يقرر حكامنا ويصدرون القرارات ، وبعد فترة تطول أو تقصر تصدر قرارات جديدة تلغى القديمة وليس علينا نحن المحكومين سوى الامتثال وترتيب حياتنا وفقا للقرارات الصادرة ، ولاحتمال إلغائها " !

وإزاء ما أثاره قرار الوزارة من ردود فعل احتجاجية على نطاق واسع ، كتب " حسنين الصباغ " فى الشعب بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨ أن الوزارة تراجعت عن قرارها السابق بعدم تكليف خريجى كليات التربية وخضوعهم لمسابقات بقرار من رئاسة مجلس الوزراء ، كما صرح بذلك مصدر مسئول بوزارة التربية والتعليم ٠

وفى نهاية هذا الجزء ، ما رأى قمة الجهاز الرسمى للتربية والتعليم بالنسبة لقضايا المعلم ؟ إننا نكتفى هنا بإثبات تصريح الوزير ل " سيد على " بأهرام ١٩٩٨/١٢/١٤ دون أن نعلق عليه ، ذلك لأن كل الصفحات السابقة ، إنما هى أبلغ تعليق على هذا التصريح ، وهذا التعليق ليس تعليقنا نحن ، فقد اتخذنا ، كما لمس

القارىء ، جانب " الرواية " وعرض شهادات مختلف أطراف العملية التعليمية ، فماذا قال وزير التربية ؟

- هذا هو العصر الذهبى للمعلم .
- المدرس هو الموظف الوحيد فى مصر الذى يحصل على ضعف مرتبه .
- التدريس هو زكاة العلم للمدرس ويجب ألا يتقاضى أجرا من أبنائه .
- لأول مرة منذ رفاعة الطهطاوى أرسلنا ١١٠٠ مدرس فى بعثات عالمية للتدريب .
- هناك نظام جديد بالاشتراك مع وزارة الصحة يقوم على علاج متميز للمعلمين وأسرهم يبتبع التأمين الصحى .
- تمت زيادة مكافأة امتحانات النقل من ٣٠ يوما إلى ١٧٠ يوما فى العام .
- ثم زيادة مكافأة اليوم فى أعمال امتحانات النقل إلى ٥٪ بدلا من ٣٪ ، والأمر نفسه فى امتحانات الثانوية والدبلومات الفنية .
- أصبحت مكافأة مديرى ونظار المدارس نظير الرعاية التربوية والريادة العلمية والحوافز بما يقترب من ١٠٠٪ .
- لأول مرة لا يوجد رسوب وظيفى فى وزارة التربية والتعليم ، ويمكن لمدرس الابتدائى أن يصبح وكيل وزارة .
- نعم عاقبنا بعض المدرسين بالنقل لمناطق نائية ، وهناك أحكام بالفصل من الخدمة لارتكابهم إثم الدروس الخصوصية !
- هناك دخل إضافى شرعى من المجموعات الدراسية ومتوسط ما يحصل عليه ٤٠٠ جنيه شهريا معفاة من الضرائب .
- كليات التربية أصبحت الآن هى كليات القمة .
- لأول مرة هناك طلبات نقل عديدة من جميع الوزارات لوزارة التربية والتعليم .